آفاق

ملحق أسبوعي
يصدر عن صحيفة
14 أكتوبر
كل أسبوعين مؤقتاً
بالتنسيق مع مركز سبأ
للدراسات الاستراتيجية

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

12 صفحة

Tuesday - 2 November 2010 - Issue 14985

الثلاثاء - 2 نوفمبر 2010 - العدد 14985

الإرهاب

جريمة منظمة تنفيذها سهلٌ وتعريفها صعبٌ

الإرشاد الديني (الأمل والتحديات) — أ. نبيل اللوزي

دور المرأة في الجماعات الإرهابية — كلوديا فورستر

لماذا لم تكن القومية العربية ليبرالية؟ — د. أحمد عبدالكريم سيف

الإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة العالمية — أروى البعداني

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر كل أسبوعين مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الثلاثاء - 2 نوفمبر 2010 - العدد 14985

Tuesday - 2 November 2010 - Issue 14985

التعاون اليمني الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب

التحالف الصعب.. والفراق المستحيل

أثيرت على مدى الأيام القليلة الماضية العديد من التساؤلات حول التعاون اليمني الأمريكي بشأن مكافحة الإرهاب، وطبيعة التحديات التي تواجهه، والفرص التي تدفع باتجاه استمراره وتعزيزه، وما إذا كان هذا التعاون مرشحاً للبقاء والتطور في المرحلة القادمة أم لا؟ وخصوصاً في ضوء التطورات الأخيرة، والمتمثلة في تنامي الدعم الامريكي لجهود اليمن الرامية لاحتواء خطر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب منذ حلول عام2009، وتباين وجهات النظر بين الجانبين إزاء الداعية اليمني أنور العولقي بعد موافقة الإدارة الأمريكية أوائل الشهر الماضي على القيام بعمليات لاعتقاله، أو قتله باعتباره حسب مشرع أمريكي بارز، أكبر تهديد إرهابي لأمريكا.

وللإجابة عن تلك التساؤلات، ينبغي الإشارة بداية إلى أن التعاون بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب مر بمرحلتين لكل مرحلة منهما سمات وخصائص تميزها عن الأخرى.

عايش علي عواس

aish@shebacss.com

أولاً: المرحلة الأولى (1997 - 2000)

بدأ التعاون اليمني الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب عام 1997.. عندما قامت واشنطن بإرسال خبراء عسكريين لتدريب القوات اليمنية المتخصصة في مكافحة الإرهاب.. وبخاصة شرطة المطارات والجمارك.. وخلال نفس العام.. وصل وفد أمريكي إلى اليمن، بغرض الإطلاع على طبيعة عمل بعض المؤسسات الأمنية اليمنية، وحسب ما تردد من معلومات حينها.. فإن الوفد الأمني الأمريكي طلب من المسئولين اليمنيين إجراء تغييرات هيكلية في بعض أجهزة الأمن، مثل استحداث دوائر خاصة بمكافحة الإرهاب، وإعادة صياغة المناهج التي تقدم في الكليات والمعاهد العسكرية، بما يعطي موضوع الإرهاب مساحة واسعة، ثم تقدم التعاون بين البلدين خطوة للإمام في أعقاب تفجير السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي عام 1998.. عندما سمحت السلطات اليمنية لمحققين من الشرطة الأمريكية "FBI" بحضور التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية مع جماعة أبي الحسن المحضار التي قامت باختطاف ستة عشر سائحاً غربياً في أوائل شهر سبتمبر عام 1998. وكان هدف المحققين الأمريكيين من وراء مشاركتهم في هذه التحقيقات هو معرفة ما إذا كان هناك رابط.. أو صلة بين حادث الاختطاف.. وبين حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام.

ولم تكد تمضي حوالي ثلاث سنوات من بداية التعاون.. حتى وقع حادث تفجير المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" في ميناء عدن.. أواخر عام 2000، جراء اصطدام زورق مطاطي.. يحمل شحنة ناسفة بجسم المدمرة، مما أسفر عن سقوط 17 قتيلاً من الجنود الأمريكيين الذين كانوا على ظهرها.. وجرح 38 آخرين. وعقب الحادث.. وصل إلى اليمن نحو 100 فرد من فريق الدعم الخارجي.. وعناصر من مكتب التحقيقات الفيدرالي، بغرض البحث في أسباب وملابسات الحادث، ومع أن الحكومة اليمنية أبدت حينها استعدادها للتعاون مع الإدارة الأمريكية بشأن التحقيقات.. وتوفير التسهيلات المختلفة اللازمة لذلك، إلا أن العلاقات اليمنية- الأمريكية شهدت توتراً ملحوظاً إثر حادث التفجير، وبرزت مؤشرات ذلك من خلال تصريحات الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية.. التي وصف فيها الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة اليمنية لمكافحة الإرهاب.. بأنها متساهلة.. وغير فعالة.. وكذا من خلال مطالبة بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي في تلك الفترة بتجميد المساعدات الأمريكية المزمع تقديمها لليمن في موازنة عام 2001.

وكان سبب التوتر وقتها.. هو الخلاف بين الجانبين حول ثلاث نقاط رئيسية.. الأولى: تتعلق بنطاق التحقيقات.. حيث كان الجانب الأمريكي يطالب بتوسيع التحقيقات حول تفجير المدمرة.. لتشمل قيادات عسكرية عليا.. وهو ما رفضته السلطات اليمنية.. أما نقطة الخلاف الثانية فكانت تتعلق بدور المحققين الأمريكيين في هذه التحقيقات.. إذ طالب الجانب الأمريكي بالسماح لمحققيه بإجراء تحقيقات مباشرة مع المتهمين في القضية.. لكن السلطة اليمنية قابلت هذا الطلب أيضاً بالرفض.. غير أن الجانبين توصلا فيما بعد إلى حل وسط بخصوص هذه النقطة.. عبر السماح للمحققين الأمريكيين باستجواب المتهمين بطريقة غير مباشرة.. من خلال تقديمهم أسئلة مكتوبة إلى المحققين اليمنيين.. وهم بدورهم يوجهون هذه الأسئلة إلى المتهمين.. على أن يسمح للمحققين اليمنيين في المقابل بإجراء تحقيق مع الجنود الأمريكيين المتواجدين في المدمرة أثناء وقوع التفجير، فيما كانت نقطة الخلاف الثالثة تدور حول مكان تحضير الأدلة والإثباتات بفعل رفض السلطات اليمنية تحضيرها في الولايات المتحدة.

وعلى أية حال يمكن القول إن التعاون بين اليمن وأمريكا في هذه المرحلة اقتصر على جانب التدريب والتأهيل.. ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عدد من العوامل منها: أن موضوع الإرهاب في هذه المرحلة لم يكن يحتل أولوية في اهتمامات المجتمع الدولي.. فغالباً ما كانت تنظر الدول الكبرى.. ومنها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإرهاب على أنه مشكلة لا تعنيها.. أو موضوع لا يخصها.. لأن الجرائم الإرهابية في هذه الفترة لم تكن قد بدأت تطال مصالحها أو تهدد أمنها. صحيح أن الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 98.. والهجوم على مقر الطيارين الأمريكيين في الخبر بالمملكة العربية السعودية عام 96.. وحادث تفجير المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) عام 2000.. كل هذه الحوادث وقعت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.. لكن هذه الحوادث لم تؤد إلى حدوث تغير كلي في نظرة الولايات المتحدة للإرهاب.. إذ ظلت تنظر إلى المشكلة على أن بالإمكان حلها ومواجهتها فردياً.. أو في أقصى الحدود.. بالتعاون الثنائي مع الدول محل وقوع تلك الحوادث.. ودون الحاجة إلى استصدار قرارات من مجلس الأمن.. والجمعية العامة للأمم المتحدة.. أو تكثيف وتعزيز التعاون على المستوى العالمي.

ثانياً: المرحلة الثانية (2001)

لكن التعاون بين اليمن وأمريكا في مجال مكافحة الإرهاب تغير بشكل جذري في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.. عما كان عليه في الفترة الماضية.. سواء من حيث طبيعته.. وشكله.. أو من حيث مظاهره ومستواه.. ففي هذه المرحلة لم يعد التعاون مقتصراً على مكافحة بعض صور الإرهاب.. وبرامج التدريب والتأهيل.. وإنما امتد التعاون ليشمل كل الأعمال والجرائم الإرهابية.. وتبادل المعلومات الاستخباراتية.. والتعاون في الجانب العسكري والمالي.

ولا نجافي الحقيقة.. أو نزايد عليها.. إذا ما قلنا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثلت نقطة تحول هامة في مسيرة التعاون اليمني الأمريكي في الحرب ضد الإرهاب.. بل وفي العلاقات اليمنية الأمريكية بشكل عام، فعقب الأحداث مباشرة.. أدانت اليمن بشكل واضح تلك الهجمات.. ووصفتها بأنها منافية للأخلاق ولتعاليم الدين الإسلامي، وأبدت استعدادها للتعاون مع الإدارة الأمريكية حول تعقب المتهمين بالتفجيرات التي استهدفت برجي التجارة العالمية في نيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في العاصمة الأمريكية واشنطن.. يدفعها إلى ذلك.. كما صرح المسئولون اليمنيون.. قناعتها بأن الإرهاب يمثل عدواً مشتركاً للجميع دون استثناء.. خصوصا وان اليمن كانت من اكثر الدول تضرراً من الأعمال والجرائم الإرهابية.

وتأكد التعاون بين البلدين في الحرب ضد الإرهاب من خلال قيام السلطات اليمنية عقب أحداث سبتمبر باعتقال عدد من اليمنيين.. المشتبه بتورطهم في الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.. وتشديد الإجراءات الأمنية في المطارات والمداخل الحدودية، البرية والبحرية، في محاولة لاعتقال الذين يعتقد أنهم ربما سيحاولون العودة إلى اليمن من معسكرات التدريب في أفغانستان.. بالإضافة إلى ترحيل الأجانب المقيمين في البلاد بصورة غير شرعية.. وإغلاق المدارس والمراكز التعليمية الخاصة التي تعمل خارج الإشراف الحكومي.. ومنعت دخول الأجانب إلى البلاد.. ممن لا يوجد لديهم عناوين واضحة.. أو جهة مسئولة عن استقبالهم في اليمن.

كما قامت السلطات اليمنية في هذا السياق بملاحقة ومحاكمة المسئولين عن تفجير المدمرة الأمريكية "يو اس اس كول".. وناقلة النفط الفرنسية.. وصدرت بحقهم أحكام مشددة.. شملت الحكم بإعدام اثنين (عبد الرحمن الناشري المعتقل في الولايات المتحدة.. وجمال البدوي).. والسجن لأربعة آخرين بمدد تراوحت بين (5 - 10) سنوات، والحكم بإعدام اثنين من المسئولين عن تفجير الناقلة الفرنسية (فواز الربيعي.. وحزام مجلي).. وسجن ثلاثة عشر آخرين بمدد تراوحت بين (3 - 15سنة).

ومما لا شك فيه أن الزيارة التي قام بها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح للولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2001.. قد أسهمت في زيادة التقارب اليمني الأمريكي.. وإزالة الكثير من الشكوك والعوائق التي سادت علاقة البلدين.. منذ حادث المدمرة الأمريكية كول، وقد كشف السيد وليم بيرنز.. مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى.. أثناء زيارته للجمهورية اليمنية في 17 يناير 2002 عن مدى أهمية الزيارة المشار إليها، حيث أكد المسئول الأمريكي أن الزيارة أسهمت في وضع رؤية واضحة حول موقف اليمن من التطورات الدولية.. والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، كما عززت من تطور علاقات التعاون الثنائي بين اليمن والولايات المتحدة.

ويمكن للفاحص المدقق أن يلاحظ بسهولة أن التعاون اليمني الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب حتى تاريخ كتابة هذه السطور أخذ ثلاثة أنماط رئيسية الأول: هو القيام بتوجيه ضربات انتقائية ضد أهداف محددة.. بالتنسيق بين الدولتين.. وبرزت تجليات ذلك في شهر نوفمبر عام 2002.. عندما قامت طائرة عسكرية أمريكية من دون طيار بإطلاق صاروخ جو- أرض على سيارة كانت تحمل ستة أشخاص، بينهم الحارثي، أحد المتهمين الرئيسيين في تفجير المدمرة الأمريكية (يو.اس .اس. كول). غير أن تكاليف هذا النوع من التعاون بدت باهظة، وخصوصاً بعد ردود الفعل الغاضبة المحلية والدولية إزاء تلك العملية، ومن ثم ظهر نموذج تعاوني آخر أقرب إلى النموذج الفلبيني والجورجي.. ووفق هذا النموذج تقوم السلطات اليمنية بملاحقة العناصر المطلوبة بنفسها.. فيما يقتصر دور الأمريكيين على المساندة من خلال عمليات التدريب العسكري المباشر للقوات اليمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدات اللوجستية لها، وكانت العملية العسكرية التي نفذتها القوات اليمنية في جبال حطاط منتصف عام 2006.. مؤشراً على هذا النمط التعاوني.. حيث تولت القوات اليمنية مطاردة أعضاء جماعة جيش عدن أبين الإسلامي الذين كانوا يتحصنون في تلك الجبال.. فيما اقتصر دور الأمريكيين على تزويد القوات اليمنية بصور جوية لمسرح العمليات عن طريق الاقمار الصناعية.

أما النمط الثالث من التعاون بين اليمن وأمريكا.. فهو اكتفاء واشنطن بالإجراءات التي تقوم بها الحكومة اليمنية.. مع تقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة لذلك.. وفي هذا السياق.. يقوم خبراء أمريكيون بتدريب الجنود اليمنيين على طرق ووسائل مكافحة الإرهاب، وتزويد اليمن بالأجهزة والمعدات العسكرية التي تحتاجها.. في إطار مساعيها لمكافحة الإرهاب.. وتشمل هذه الأجهزة زوارق بحرية.. وكاميرات مراقبة ليلية.. بهدف تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية اليمنية.. وأسلحة ومناظير رؤية، وهناك توجه لدى وزارة الدفاع الأمريكية في المرحلة القادمة لتزويد اليمن بأربع مروحيات من طراز "هوي- 2"، وتدريب الطواقم اليمنية لقيادتها وصيانتها، ومن شأن هذه الطائرات أن تساعد الحكومة اليمنية على نقل وحدات عسكرية صغيرة بسرعة إلى المناطق الجبلية.

الماء شريان الحياة فلنحافظ عليه من أجل الحياة

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

تحت المجهر

الإرشاد الديني (الأمل والتحديات)

في آخر يوم جمعة من عام 2009 حضرت إحدى الخطب في المسجد، وكان الخطيب يتحدث عن التهاني والتبريكات التي عادة تصاحب كل رأس سنة، وكان هذا الخطيب يقدم نصيحة وبشكل منفعل، ما يعزز قناعة الحضور بكلامه حول الموضوع، وأثناء خطابه يوجه اللوم لمن يتبادلون التهاني والتبريكات فيما بينهم، حتى ولو كانت ضمن المجتمع الواحد. هذه قناعته حتى أنه قال وأصدر فتوى بعدم شرعية وجواز جملة (كل عام وأنتم بخير) في مثل هذا اليوم حتى ولو كانت بين المجتمع الواحد.

أ. نبيل اللوزي

وما يجعلني أطرح موضوع الإرشاد الديني؛ ليس هذا الموقف فحسب.. بل أفكر إلى أي مصير نحن ذاهبون في فكرنا الديني إن لم ندرك ماذا نردد في المنابر، والميكروفونات المرتفعة الصوت، لهذا أعطي نفسي العذر في الكتابة عن هذا الموضوع.

حيث يعتبر الإرشاد بالمفهوم العام المشترك علماً وفناً وممارسة، وهو علم قديم تطور مع تطور المجتمعات إلى إن أصبح علماً حديث النشأة في صوره المختلفة، فقد استعمل في مجالات عدة ليصف مدى واسعاً من النشاطات، سواء كانت تلك النشاطات ثقافية أم اجتماعية.. سياحية أو دينية. وما يهمنا في موضوعنا الذي نتناوله هو الإرشاد الاجتماعي الديني الفكري.. وما هي مرجعية ذلك الإرشاد.

فعند محاولة النظر في عمق العملية الإرشادية، سنعرف ماذا نريد.. وما هو المطلوب تحقيقه في الخطاب الديني.. لذلك يجب أن نعرف ما هو الإرشاد، وما هو الإرشاد الديني، وما هي العملية الإرشادية، وما هي العملية الإرشادية الدينية، وما هو المطلوب تحقيقه؟

وعندما نعرف الإرشاد ببساطة نقول إنه (علاقة بين اثنين أحدهما محتاج إلى المساعدة في التخلص من بعض الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها.. والآخر ملم عنده المعرفة التي يزودها لذلك الشخص) نطلق على الأول المرشد صاحب المعرفة والآخر المسترشد المحتاج إلى المعرفة.

ثم يأتي نوع العملية الإرشادية. هل هي ثقافية؟ أم أمنية؟ أم اجتماعية؟ أم دينية؟.. الخ. فالعملية الإرشادية الدينية هي جزء من العملية الإرشادية التي تتبناها الدول في تحديد مساراتها، لكن الفرق بينها وبين الأخريات هو أن مفرداتها وجملها تحمل طابعاً دينياً بغرض التأثير في نفوس معينة تميل إلى هذا النوع من المفردات والجمل المشبعة بالعاطفة الدينية.

ولكي تؤتي العملية الإرشادية الدينية أُكلها وثمارها، يجب على من يقوم بهذا النوع العودة إلى مرجعية الدولة التي ترسم خط مسيرتها التنموية. بمعنى آخر يجب أن ينظر المرشد الديني إلى الساحة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للبلاد بمنظور شمولي من جميع المستويات، وبجميع المفردات.. سواء كانت تلك المستويات والمفردات ذات طابع سياسي واجتماعي أو اقتصادي أو سياحي أو ثقافي، ويعمل على بلورتها وتصفيتها وإخراجها في قالب ديني يسهل الوصول بمفرداته وجمله إلى قلوب مستمعيه، لأن مهمة الخطاب الديني أو الإرشاد الديني هي الأخذ بيد الناس الذين لديهم تشوش وتردد في ما يقومون به إلى المسار الذي ترسمه الدول ضمن الإرشاد العام الموجه لكل الفئات، بغرض تحقيق الهدف الذي قامت من أجله العملية الإرشادية.

ويمكننا الإشارة هنا إلى أن بعض المرشدين الدينيين لا ينطبق عليهم مفهوم المرشد، وأفضل تعبير يطلق عليه هو المضلل لأنه يقوم بعملية إرشادية عكسية مستغلاً ظروف الناس العاطفية التي تذهب إلى المساجد للبحث عن الإرشاد الحقيقي، والبحث عن الأفق الذي يخلصهم مما هم فيه.. فلا يزيدهم إلا ضلالاً إلى ضلالهم. ما يجعلهم ينظرون إلى شخصه ويستبعدون هذا الفضاء الواسع ليخنقهم بالذاتية النرجسية.

كما أن منهم من يتعمد التضليل، ومنهم من لا يدرك ما هو الإرشاد، وما هي أهدافه، وما هي الفئات التي يستهدفها، وكيفية الوصول إلى تلك الفئات، وما هي المفردات والكلمات والجمل التي يستخدمها لذلك، وما هي القنوات الاتصالية المتناسبة مع مفرداته وخطابه الذي يجب أن يكون مؤثراً بشكل يخدم المصلحة العامة للبلاد.

هذا النوع من المرشدين يحتاجون إلى دورات تدريبية، وتأهيلهم، والعمل على تبصيرهم بما هي المهام الملقاة على عاتقهم، وأين هو مكانهم ضمن المسار الاجتماعي الذي يخدم الوطن والبلاد والعباد.

وإذا ما كان هناك بعض الممارسات الخاطئة الطبيعية، والناتجة عن العمل، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.. والتي قد تصدر من بعض أجهزة الحكومة الإدارية.. فليست مهمة الخطيب توصيل تلك الأخطاء إلى عامة الجمهور لأننا بهذا الوضع نكون كالمستجيرين من الرمضاء بالنار.. فما هو المتوقع من طرح مشاكل على أناس ليسوا متخصصين في حل هذا النوع من المشاكل ولديهم مشاكلهم الحياتية وضغوطها! وبالأصح في هذه اللحظة يكون وضعنا ليس في مكان البحث عن الحل، إنما نكون في هذه اللحظة في مكان التسويق للمشاكل ومفاقمتها.. ليخرج من بيننا من يقتات ويعيش على هذا النوع من المشاكل.. ويستثمرها ضد المجتمع لمصلحة الباطل.

خلاصة الحديث هو أن المرشد الديني جاء للإرشاد، والإرشاد هو الاستهداء، والاستهداء هو بث الطمأنينة والسكينة في نفوس المجتمع.. لا أن نقلقهم ونبث في نفوسهم الخوف والرعب متناسين قوله تعالى (سلامٌ قولاً من رب رحيم).

إصلاح حنفيات الماء المعطلة
يوفر الماء لك وللآخرين

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

4

الثلاثاء - 2 نوفمبر 2010 - العدد 14985

Tuesday - 2 November 2010 - Issue 14985

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر كل أسبوعين مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة العالمية

خلال فترات مختلفة واجهت العديد من الدول النامية أزمات اقتصادية حادة، وعجزت السياسات الاقتصادية القائمة عن إنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية، وأدت إلى إحداث اختلالات هددت بانهيار اقتصادي كبير على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة في النصف الثاني من عقد السبعينات، عقب الأزمة الهيكلية التي ضربت الاقتصاد العالمي، وكان من أهم ملامح هذه الأزمة انهيار أسواق المال العالمية، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادية العالمية لمعظم الدول المتقدمة، مع حدوث أزمة الطاقة، وحدوث ركود تضخمي، فقد أثرت هذه الأزمة سلباً في اقتصاديات الدول النامية، مسببة تدهوراً في شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية. كما أدت إلى زيادة أسعار الفائدة العالمية، واتجهت بعض الدول المتقدمة إلى خفض برامج مساعداتها التنموية المقدمة للدول النامية التي عانت أيضاً من تفاقم أزمة المديونية الخارجية. هذه الأوضاع دفعت برأس المال الوطني للهروب إلى الخارج، ما أثر سلباً على حجم الاستثمارات الوطنية.

أروى البعداني

Arwa@shebacss.com

وقد تضافرت الأزمة الدولية مع الاختلالات الداخلية في الدول النامية و دفعت بها نحو الهاوية، وأدخلتها في مأزق اقتصادي حاد وأجبرتها على الخضوع للاقتراحات المقدمة من صندوق النقد والبنك الدوليين، وقبول برنامج لتصحيح هذه الاختلالات الهيكلية عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، احتوى على العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة مركبة تهدف إلى تصحيح اختلالات الموازين الاقتصادية، وخفض المديونية الخارجية في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية، أي التزام الدولة العضو التي تلجأ إلى طلب تسهيلات ومساعدات بمجموعة من الإجراءات التي تتضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي. وقد أصبح صندوق النقد الدولي خاصة بعد أزمة الديون الخارجية من أهم المؤسسات الدولية التي أصبح لها دور تنموي هام ومؤثر في الدول النامية يتمثل بصورة أساسية في تقديم مزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة وتقديم المعونات الفنية في إعداد واختيار الأدوات، والسياسات المناسبة لنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي في إطار منهجي خاص.

بالنسبة لتجربة اليمن مع برامج صندوق النقد والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي، كان توجهاً لابد منه، وخياراً لا مفر منه لبلد أصبح يعاني من تدهور في مستوى الطاقة الإنتاجية، وحدوث اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ويعتمد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، خاصة النفط الخام، ومواجهة تضخم كبير وصل إلى حوالي 75 ٪، أدى إلى تدهور مستوى المعيشة الحقيقي لعدد كبير من السكان.

مرت عملية الإصلاح الاقتصادي في اليمن بمراحل عدة: المرحلة الأولى بدأت في عام 1995 ويطلق عليها مرحلة التثبيت الاقتصادي استمرت على مدار تسعة أشهر تم خلالها تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الكلي والإصلاح الهيكلي . وهدفت هذه المرحلة بصورة أساسية إلى محاولة إيقاف التدهور الحاد في معظم المؤشرات الاقتصادية آنذاك، حيث وصل عجز الموازنة العامة إلى 17 ٪ من إجمالي الناتج المحلي وحدوث عجز حاد في الحساب الجاري، بلغ حوالي 12 ٪ بسبب تراجع تحويلات المغتربين خاصة من دول الخليج، ووصل عجز ميزان المدفوعات إلى 16 ٪، وارتفع معدل البطالة إلى حوالي 25 ٪ وارتفع عدد السكان تحت خط الفقر إلى ما يزيد على 21 ٪ من إجمالي السكان وبالتالي خضعت اليمن لمطالب ومقترحات الصندوق ولمعالجة هذا الاختلال، ركز برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة الأولى على التأثير في جانب الطلب الكلي، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لخفض الاستيعاب المحلي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مظاهر الاختلالات المالية، خاصة مشكلة عجز الموازنة العامة.

وقد تم استحداث أدوات جديدة لمواجهة العجز المالي مثل إصدار أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة. وقد نجحت المرحلة الأولى في خفض نسبي لتدهور بعض المؤشرات حيث تراجع عجز الموازنة العامة من 17 ٪ إلى 6 ٪ من أجمالي الناتج المحلي كما تراجع معدل التضخم من 75 ٪ إلى 45 ٪ وتحسن وضع الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 33 ٪.

والمرحلة الثانية أطلق عليها برنامج الإصلاح الهيكلي وهي تهدف إلى إحداث تغييرات في جانب العرض بتصحيح هيكل الإنتاج والتوزيع والتجارة وبالتالي إنعاش الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي ومازالت عملية الإصلاحات مستمرة ولكن لم تجنِ ثماراً طيبة فمازالت معظم المؤشرات الاقتصادية تتأرجح صعوداً وهبوطاً متأثرة بصورة كبيرة بأحداث وتغييرات داخلية وخارجية (لن أتحدث هنا كثيراً عن مراحل الإصلاح ولن أقيم هذه العملية وما إذا كانت قد حققت فعلاً أهدافها أم أنها انحرفت كثيراً عن مسارها).

الأزمة العالمية الراهنة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي أدت إلى انهيار بعض المؤسسات المالية والمصرفية مسببة ركوداً اقتصادياً على نطاق واسع في العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ما أثار جدلاً واسع النطاق بين خبراء الاقتصاد حول النظام الاقتصادي الرأسمالي والدعوة إلى تصحيح هذا النظام بإعطاء أهمية أكبر لضرورة تدخل الدولة في النظام الاقتصادي.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل على اليمن مراجعة سياسات الإصلاح الاقتصادي التي مازالت تنتهجها إلى اليوم خاصة المقترحة من صندوق النقد الدولي والتي تدعو إلى اقتصاد السوق الحر وإلى تحرير القطاع المالي وتقليص دور الدولة في الاقتصاد؟ هل آن الأوان أن تبدأ اليمن فعلاً بمراجعة توجهات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها؟ والتسليم بعجز الأسواق غير المقيدة عن تصحيح نفسها بنفسها؟ و الحاجة الملحة إلى مزيد من التنظيم والرقابة وإلى وجود دور قوي يتعين على الحكومة أن تلعبه في إدارة الاقتصاد؟

ترك الحنفية مفتوحة أثناء تنظيف الأسنان يهدر عشرة غالونات بينما يكفي لتنظيف الأسنان نصف غالون فقط

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

عُرف الإرهاب وأثار الرعب خلال الثورة الفرنسية عندما تم إعدام 40.000 شخص. ويعتقد أن تاريخ الإرهاب يعود إلى ما قبل عهد يوليوس قيصر (44 ق.م.) أما في العصر الحديث، فقد وضعت أحداث 11 سبتمبر عهداً جديداً للإرهاب. ومنذ ذلك الحين، شغل الإرهاب وآثاره أفكار وآراء العديد من السياسيين والأكاديميين. وتلقت الأماكن التي كان يعتقد أنها لم تمس من قبل الإرهابيين في السابق كالشبكة الإلكترونية العالمية اهتماماً متزايداً حيث يتعلم العالم أكثر حول الإرهاب الإلكتروني. وقد أصبحت النساء بوصفهن إرهابيات داخل منظمات، أو كأفراد إمكانية حقيقية لمفاهيم الجنس والعنف وبدأت الديناميكا بين المفهومين تتغير.

وتستكشف هذه الورقة باختصار مشاركة المرأة في المنظمات الإرهابية الإفريقية مع إشارة خاصة إلى كل من أوغندا وسيراليون وموزامبيق.

كلوديا فورستر

الإرهاب في إفريقيا..

دور المرأة في الجماعات الإرهابية

الإرهاب

تعريف الإرهاب ليس بالمهمة السهلة. فهناك أكثر من 100 تعريف للإرهاب توضح أن المصطلح سائل وديناميكي. تكشف آراء الجهات الرسمية والعلماء في تعاريف مصطلح الإرهاب أن هناك بعض القواسم المشتركة موجودة عبر مجموعة واسعة من التعاريف، وتحتوي هذه التعاريف على أربع سمات عامة وسائدة معتبرين بأن الإرهاب ناتج عن دوافع سياسية - ممنهج عموماً أو متعمد أو استراتيجي، وإنه موجه نحو أهداف غير قتالية ويستخدم العنف والخوف لتحقيق الأهداف الرئيسية.

فالإرهاب هو أسلوب للقيام بأعمال العنف المتكررة ، وهو أسلوب باعث للقلق يقوم به بعض الأفراد أو الجماعات أو أشخاص ذوو نفوذ يعملون بطريقة شبه سرية لأسباب حساسة أو جنائية أو سياسية وعلى النقيض من الاغتيالات ، حيث أن أهداف العنف ليست هي الأهداف الرئيسية. ويتم اختيار ضحايا العنف من البشر المستهدفين بطريقة مباشرة عموماً بشكل عشوائي(أهداف الفرص) أو بشكل اختياري(أهداف تمثيلية أو رمزية) من السكان المستهدفين، وتكون بمثابة رسائل إنذار. وتستخدم عمليات التواصل القائمة على العنف والتهديد بين المنظمات الإرهابية والضحايا المعرضين للخطر والأهداف الرئيسية للتأثير في الهدف الرئيسي(المستمعين) والمتحولة إلى هدف للترويع أو لتنفيذ الطلبات أو لجذب الانتباه والمعتمدة إما على التخويف أو على الإكراه أو على الدعاية في المقام الأول.

النساء كإرهابيات

طبقاً لغراهام فإن عدسات الجنس تستخدم في تجاهل تورط عناصر نسوية نشطة في أعمال إرهابية كبقية القضايا الأمنية الأخرى والمنظور إليها بأنها حكر على الرجال فقط. وتحدد الأدوار التي تلعبها النساء داخل الجماعات الإرهابية بكيفية فهم تلك الجماعة للعلاقة بين الجنسين. ويتفق كراجين ودالي على أن الإرهاب النسوي مثير للقلق في الغالب، لأنه يتم وصفهن دائماً بالمربيات وليس ككائنات قادرات على غرس الإرهاب، وهذا ما جعلهن إرهابيات قادرات على التأثير. فعندما تقوم المقاتلات من الإناث بالمشاركة في مواجهة القوات فإنهن يرتكبن فضلاً عن المقاتلين من الذكور هذه الإعمال الإرهابية ضد المدنيين. وتوصف المقاتلات من الإناث في مختلف الصراعات من قبل غيرهن من المقاتلين الآخرين (الذكور والإناث على حد سواء) والمدنيين دوماً بأنهن أكثر شراسة وأكثر قساوة وبرودة من المقاتلين الذكور.

ويعتقد الكاتب كيت ستيتسون أن المرأة قد تنضم إلى المنظمات الإرهابية باعتبارها وسيلة للتحرر. وتوفر المنظمات الإرهابية للمرأة الأدوار التي تحد من التصورات التقليدية للجنس. فالسبب الوحيد الذي يجعل المرأة تنضم إلى الجماعات الإرهابية يختلف عن السبب الذي جعل المنظمات الإرهابية تقوم بتجنيدهن. فالمنظمات الإرهابية بارعة وستختار النساء لخدمتها لسبب استراتيجي هو أن الإرهابيات من الإناث لهن القدرة على حشد مزيد من الدعم للجماعات الإرهابية وهن أنفسهن يعتبرن أداة قوية للدعاية لأنه سيتم منحهن مزيداً من اهتمام وسائل الإعلام عن نظرائهن من الرجال.

النساء الإرهابيات يساعدن في ملء الصفوف، ويتم استغلال الرؤية النمطية عن المرأة بوصفهن ضعيفات في صالح الجماعات الإرهابية.

فدور المرأة داخل المنظمات الإرهابية يعتمد بشكل كبير على مفهوم تلك المنظمات للجنس. بعض النساء يتلقين التدريب القتالي ولكن يتم استغلال معظمهن في القيام بأغراض منزلية. فبالرغم من أن دور المرأة الذي يقتصر على تجميع الغذاء والطهي وإدارة الشؤون اليومية للمنظمات الإرهابية قد يبدو ضعيفاً مقارنة بالتخطيط والقتال بالنسبة للإرهابيين من الرجال إلا انه في حقيقة الأمر فعال لنجاح تلك المنظمات. ومن دون الطعام قد يكون نجاحهم محدوداً. فالمرأة في أفريقيا هي المعيلة والعاملة الرئيسية في الزراعة. ولذلك فهي تستغل من قبل الذكور المنتمين إلى الجماعات الإرهابية ليس لإشباع الغريزة الجنسية فقط أو القدرات القتالية وإنما لتحقيق الاستدامة أيضاً.

الجماعات الإرهابية في أفريقيا والنساء داخل تلك الجماعات

- جيش الرب للمقاومة

تعتبر جماعة جيش الرب للمقاومة واحدة من أهم الجماعات الإرهابية المعروفة في أفريقيا بقيادة جوزيف كوني. فجماعة جيش الرب للمقاومة مليئة بمتمردي أكولي وتعمل منذ العام 1986 بهدف ترويع القوات الشعبية الأوغندية، وخلقت فوضى كبيرة في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، وهي المسئولة عن المجازر والدمار في جنوب السودان وشمال أوغندا وكذلك المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل تكتيكاتهم الإرهابية العنف الجنسي وحرب العصابات والاختطاف والتشويه، وما شابه ذلك.

ويجري اختطاف وتهديد النساء (البالغات من العمر29 عاماً) والفتيات(البالغات من العمر 9 سنوات) بالموت. فحوالي 80 ٪ من مقاتلي جيش الرب للمقاومة هم من الأطفال و30 ٪ من الفتيات. ويتم إعطاؤهن مهلة للانضمام إلى جماعة جيش الرب للمقاومة أو ستكون نهايتهن الموت. إن الكثير من النساء والفتيات لا ينضم إلى جماعة جيش الرب للمقاومة طوعاً أو لأسباب تحررية وإنما يجبرن على الخدمة معها وتجبر الكثير من النساء والفتيات على العمل كخادمات من أجل الجنس ويعاملن كأنهن ملك لخاطفيهن، والمواليد الذين يولدون يتم تدريبهم ليصبحوا جنوداً صغاراً. وهناك تقارير تفيد بأن كوني يرشد رجاله بعدم قتل النساء الحوامل، بل يكتفون باختطافهن بحيث يتم تدريب أبنائهن ليصبحوا جنوداً تابعين لجماعة جيش الرب للمقاومة بينما تقوم الفتيات بادوار مساندة كالزراعة والأعمال المنزلية وسرقة المواد الغذائية ونقل الأسلحة. على الرغم من أن هذه الأدوار المختلفة تعتبر قاعدة للفتيات العاملات مع جماعة جيش الرب للمقاومة فإن بعض الفتيات يخضعن للتدريب العسكري بحيث يستطعن القيام بالأعمال التي يقوم بها قادة جماعة جيش الرب للمقاومة السابقون. وتقوم النساء والفتيات في جماعة جيش الرب للمقاومة أيضاً بمختلف الأغراض. فليس كل النساء في الجماعة ضحايا ولكن الكثير منهن يولدن أسرى لدى جماعة جيش الرب للمقاومة وأخريات يتعرضن للخطف والتهديد بالقتل.

ومن المثير للاهتمام كما وجد في أبحاث عنان وآخرين أن 16 ٪ من النساء والفتيات المختطفات لدى جند اللّه المقاومة يكلفن ببعض الأدوار القتالية. وأعطيت الفرصة لـ 4 ٪ من النساء لتحتل موقعاً في السلطة وكن قادرات على إعطاء أوامر للمقاتلين. وأبعد من ذلك أنهن أجبرن "ما يقرب من 1/ 4 (من النساء) على ضرب أو تقطيع أو قتل المختطفين أو المدنيين الآخرين، أو حتى أفراد الأسرة من أجل ربطهن بالجماعة، وللحد من الخوف من القتل ومنعهم من العصيان".

- جبهة القوى الثورية المتحدة

قامت منظمة سيراليون الإرهابية و جبهة القوى الثورية المتحدة بأعمال ضد جيش سيراليون وقوات الدفاع المدني، وكانت معروفة جيداً بخطف النساء والأطفال خلال الحرب التي شهدتها البلاد والتي استمرت 11عاماً، وانتهت في عام 2002. حيث استخدمت عدة أعمال تكتيكية عنيفة، بما في ذلك التشويه والأعمال الوحشية وتدمير المؤسسات العامة مثل المدارس والمرافق الصحية.

ويقدر أن 25 ٪ من إجمالي الأطفال المجندين أثناء الحرب في جيش سيراليون وقوات الدفاع المدني، وحوالي ثلث الأطفال المجندين في جبهة القوى الثورية المتحدة كن فتيات. وانضمت بعض النساء والفتيات طوعاً إلى جبهة القوى الثورية المتحدة لأنهن رأين بأنها الطريقة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة، في حين أن أخريات تم تسليمهن طوعاً من قبل أفراد الأسرة أو اخترن أن يتبعن الجبهة بدافع الولاء لشركائهن من الذكور. وتم خطف معظم النساء والفتيات العاملات في جبهة القوى الثورية المتحدة. وبمجرد أن انتهت الحرب، قالت المقاتلات إنهن لم يكن على علم بأهداف جبهة القوى الثورية المتحدة. وتم استغلال النساء كمحاربات وعبيد للجنس و ترعرعت العديد من الفتيات في هذه البيئة.

وأظهرت دراسة أجرتها مازورنا وكارلسون أن 44 ٪ من النساء المجندات أو المختطفات من قبل جبهة القوى الثورية المتحدة تلقين تدريبات عسكرية. بالإضافة إلى أدوارهن القتالية، وأن النساء والفتيات كن يقمن بالمهام المنزلية كالطهي(72 ٪) وبكونهن زوجات(60 ٪). وكانت العديد من النساء زوجات وجنوداً وفقاً لكاما، والفتاة التي كانت في سن الـ 15 عاماً ، كان من الأفضل لها أن تكون مقاتلة وزوجة لجندي عادي حتى تستطيع أن تحمي نفسها بالأسلحة الخاصة بها، كما أنها تكون قادرة على الحصول على الغذاء والقيام بالنهب، وكانت فرصها للهروب أكبر، خلافاً للزوجات الأسيرات.

ووضعت بعض النساء كمسئولة عن إدارة وحدات الأطفال الصغار والفتيات الصغيرات، والتي كانت مرتكزة أساساً على تشويه وقتل المدنيين. وعندما كان الجنود في المعارك أو بعيدين عن منازلهم، فإن زوجاتهم كن يتولين إدارة مواقعهم وتكون مسئولة عن أشياء مثل توزيع المواد الغذائية ونشر الجنود من الأطفال. فكانت المرأة بمجرد أن تكون قادرة على اتخاذ قرار بأن تكون زوجة (سواء كوسيلة للحماية، أو بسبب الفوائد المشتركة، أو بسبب المسئولية الكبيرة المنوطة بها)، لم يعد من الممكن اعتبارها من الضحايا عديمي التأثير. وإذا لم تكن المرأة مملوكة لرجل معين فإنها تعتبر"ملكية جماعية" وتقوم بتوفير الخدمات الجنسية لعدد كبير من أعضاء جبهة القوى الثورية المتحدة وبالتالي انتشرت الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي بين رجال ونساء وفتيات جبهة القوى الثورية المتحدة.

- جبهة تحرير موزمبيق.

إن عبارة"رجل إرهابي واحد قد يكون مناضلاً آخر من أجل حرية الإنسان" معروفة جيداً وهي عبارة توضح السلاسة المعقدة لمفهوم الإرهاب. أثناء النضال من أجل التحرر من المستعمرين البرتغاليين في موزمبيق، وكان البرتغاليون يعتبرون جبهة تحرير موزمبيق منظمة إرهابية، ولكنها حركة تحرير (شكلت في عام 1962 للمساعدة في الحصول على استقلال موزمبيق) من قبل أعضائها. واستخدموا العنف بشكل انتقائي، ولكن السكان المحليين كانوا يخشون من نوع حرب العصابات التي استخدموها فانضمت المرأة طوعاً إلى جبهة تحرير موزمبيق ولعبت أدواراً محددة للغاية داخل المنظمة. فقامت بتجنيد مزيد من الجنود الذكور، وكن يعملن جواسيس ويعملن في المخابرات ويقمن بنقل المعدات وتنظيم الخدمات الاجتماعية كتوفير الغذاء.

وفي عام 1967 تم تشكيل مفرزة عسكرية نسوية للنساء والفتيات المتدربات وقد أقرت جبهة تحرير موزمبيق بصراحة بالدور الفعال الذين لعبته النساء في نجاح حملتها وتم التعامل معهن بقدر لا بأس به من الاحترام. ومن أجل حماية المرأة لم يسمح بأن تكون هناك علاقات جنسية بين المقاتلين من الذكور والإناث. واستمرت النساء بالانضمام إلى جبهة تحرير موزمبيق طوعاً لأنهن يعتقدن بأنها ستكون وسيلة جيدة لتعزيز تعليمهن وتحسين وضعهن الاجتماعي.

قبل النضال من أجل التحرير كانت موزمبيق مجتمعاً بطريركياً خالصاً، ولكن نتيجة لأهمية المرأة المعترف بها خلال الصراع بدأ هذا التفرع الثنائي يتغير. وجاء "الرجال والنساء معاً على قدم المساواة مع موزمبيق من أجل القتال ضد المستعمر البرتغالي، الذي أنشأ هوية جديدة للإناث وخلق إمكانية إقامة علاقات جديدة بين الجنسين. ومع ذلك كان تحرير المرأة داخل جبهة تحرير موزمبيق محدوداً، بسبب ان أدوارهن لا تمتد إلى دوائر صنع القرار أو أنهن لم يقمن بمهام ذات صفة قتالية . ولعل دورهن كمقاتلات ضد الاستعمار يحد من المفاهيم التقليدية بين الجنسين، ولكن ظل الرجال هم القادة الذين اتخذوا القرارات وبقيت المرأة مستبعدة من هذه الأدوار.

ملاحظات ختامية

تلعب النساء والفتيات أدواراً جنسية أو منزلية أو قتالية محددة في المنظمات الإرهابية. ولم تعد المرأة ووجودها ضمن المنظمات الإرهابية (طوعاً أو عن طريق الإكراه) شيئاً يمكن التغاضي عنه. ويجب أن نضع الجنس وقضايا الجنس في جداول أعمال مكافحة الإرهاب. وينبغي إشراك المرأة في المناقشات السياسية وعمليات نزع السلاح وعمليات تسريح الجيش وعمليات إعادة الإدماج لأنها تبصر المرء بالطريقة التي تعمل بها تلك المنظمات.

ترجمة فوزي الصلوي

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

المكتب الوطني لوزارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر كل أسبوعين مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الثلاثاء - 2 نوفمبر 2010 - العدد 14985

Tuesday - 2 November 2010 - Issue 14985

سلسلة دراسات إستراتيجية

الأسلحة الصغيرة في اليمن

دراسة ميدانية لسوء الاستخدام ومعوقات التنمية

الحلقة 1

لقد حظيت ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة في العالم في الآونة الأخيرة باهتمام محلي وإقليمي وعالمي، لما حملته من سلبيات تمثلت في ارتفاع مستوى حوادث القتل والجريمة بأنواعها المختلفة. وأظهرت بيانات الكتاب السنوي للأمم المتحدة حول الأسلحة الصغيرة بأنها في نمو مستمر، فحوالي سبعة ملايين قطعة سلاح تنتج سنوياً، كما قُدرت الأرقام الخاصة بها في مختلف أنحاء العالم بحوالي 639 مليون قطعة. وتنتشر حيازة الأسلحة الصغيرة من قبل الأفراد المدنيين في عدد كبير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

والمجتمع اليمني من ضمن هذه المجتمعات التي تتميز بانتشار الأسلحة الصغيرة فيها، حيث تسهم عدد من العوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية في استمرارية هذه الظاهرة. وقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي انتشاراً لها خارج الحدود القبلية، تجسد ذلك بمظاهر حمل السلاح في العديد من المدن الرئيسة بصورة لم تكن معهودة من قبل، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا نتيجةً لسوء استخدام السلاح من قبل البعض، وظهر ذلك جلياً من خلال الأرقام الإحصائية الرسمية المسجلة في مختلف محافظات الجمهورية على مستوى الريف والحضر، والذي ترافق مع تنامي حالات اختطاف السياح الأجانب، بالإضافة إلى ارتكاب البعض عدداً من حالات العنف والتقطع وإقلاق الأمن والسلم الاجتماعي، مما أسهم في إعاقة عملية التنمية في المجتمع. وقد انبثق من هذه الإشكالية الرئيسة للدراسة عدد من التساؤلات منها:

- ما العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة حمل السلاح في المجتمع اليمني؟
- إلى أي مدى أسهمت هذه الظاهرة في ارتفاع عدد الضحايا، نتيجة سوء استخدام الأسلحة؟ وما مدى اسهامها في إعاقة عملية التنمية؟
- ما النظرة الاجتماعية لهذه الظاهرة على مستوى الريف والحضر؟

عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول ظاهرة اجتماعية لم تحظ بالدراسة والبحث من قبل الباحثين اليمنيين، والتي لها علاقة ببعض العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية. وهي من الظواهر العالمية التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة من قبل بعض الدراسات، لما تسببه من حوادث يذهب ضحيتها الأطفال والشباب والنساء بصفة خاصة، إلى جانب ما تحمله تلك الظاهرة من آثار على الجوانب النفسية والصحية لهؤلاء الأفراد. وانتشار هذه الظاهرة في بعض الدول كان له عدد من الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة على عملية التنمية البشرية والاستثمار المحلي والدولي في تلك المجتمعات.

ويأمل الباحث أن تكون نتائج وتوصيات هذه الدراسة الميدانية حافزاً قوياً للاهتمام من قبل الباحثين والجهات المختصة في الدولة بهذه الظاهرة الاجتماعية، من أجل القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات التي من شأنها أن تسهم في التوصل إلى وضع الحلول والمعالجات اللازمة للحد من السلبيات الناجمة عن انتشارها في مجتمعنا اليمني، وذلك لما من شأنه أن يساهم في الدفع بالعملية التنموية، وتشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي في اليمن.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على:

- الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة حمل السلاح الناري وحيازته في المجتمع اليمني.
- العلاقة بين انتشار الأسلحة وحيازتها من قبل الأفراد في المجتمع ومعوقات التنمية.
- العوامل التي ساهمت في سوء استخدام حمل السلاح الناري بين الأفراد والجماعات في المجتمع اليمني.
- النظرة الاجتماعية لحمل السلاح لدى مختلف الفئات الاجتماعية في الريف والحضر.

المنهج المستخدم

تعتبر هذه الدراسة دراسة اجتماعية وصفية تحليلية، اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي لاستطلاع هذه الظاهرة وجمع المعلومات حولها وتحليلها وتفسيرها. ونظراً لعدم توفر دراسة ميدانية سابقة في هذا المجال من قبل باحثين يمنيين حتى الآن -حسب علم الباحث- فقد تم الاعتماد على الإحصائيات الرسمية المنشورة وغير المنشورة، وذلك من أجل الوصول إلى عدد من المؤشرات التي من شأنها إكساب هذه الدراسة الطابع العلمي، إلى جانب جمع المعلومات الخاصة بأسباب الانتشار، والحيازة، وسوء الاستخدام من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها مع عدد من الأفراد في المجتمعين الريفي والحضري.

أداة البحث

اعتمد الباحث في جمع المعلومات حول هذه الظاهرة على أداتي المقابلة الشخصية والاستبانة، والتي أجريت مع عدد من الأفراد من محافظات الجمهورية على مستوى الريف والحضر، وعلى مستوى الجنس ذكوراً وإناثاً.

العينة ومجتمع البحث

تم اختيار عينة البحث من عينة غير احتمالية من الذكور والإناث من كافة محافظات الجمهورية على مستوى الريف والحضر، نظراً لكبر حجم المجتمع، ولتقليل الجهد والتكاليف المادية. وقد قام الباحث باختيار العينة بهذه الطريقة من أجل أن تكون متوازنة وبعيدة عن أي تحيز، حيث تم اختيار أفراد العينة في المجتمع المبحوث بشكل عرضي أو بالصدفة، حتى يكتمل العدد في كل منطقة بحثية على مستوى الريف والحضر، وفي كل محافظات الجمهورية.

وقد تم تنفيذ هذه الدراسة على عدة مراحل، حيث قام الباحث باختيار العينة في المرحلة الأولى من عشر محافظات، عن طريق كتابة أسماء كل المحافظات، ومن ثم اختيار عشر محافظات للدراسة الأولى.

وفي المرحلة الثانية عندما تم توفر التمويل المادي، تم إضافة بقية محافظات الجمهورية، حتى تكون الدراسة شاملة لكافة محافظة الجمهورية وتعطي صورة كاملة لمختلف الآراء من عموم المحافظات اليمنية دون استثناء.

أما في ما يتعلق بحجم العينة، فقد تم تحديدها بـ 100 فرد من كل محافظة، نظراً للإمكانيات المادية المتاحة للبحث الميداني، ما عدا محافظة المهرة، التي بلغ عدد أفراد العينة فيها 83 فرداً فقط، ويعود ذلك إلى الصعوبات التي تعرض لها الباحث أثناء عملية التوزيع الميداني لاستمارة البحث. كما قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من الشخصيات في المجتمع المبحوث على مستوى الريف والحضر.

و في المرحلة الثالثة، قام الباحث بدراسة حالة لعدد من السجناء والسجينات في الإصلاحية المركزية بمحافظة تعز، من أجل التعرف على وجهة نظر الأفراد الذين ارتكبوا جرائمهم بالسلاح الناري، ممن تمت محاكمتهم وينفذون فترة العقوبة أو الانتظار حتى تنفيذ حكم القصاص عليهم بسبب سوء استعمالهم للسلاح الناري.

وتبين أن عدد الرجال الذين ينفذون فترة العقوبة بسبب ارتكابهم الجريمة باستخدام السلاح 398 شخصاً موزعين حسب الجريمة كالتالي:

جرائم قتل عمد 261 شخصاً، و138 شخصاً متهمون بجريمة القتل الخطأ، و98 شخصاً متهمون بالشروع في القتل، ونظراً لعدم تجانس الأفراد في نوع الجريمة، فقد تم اختيار 5 ٪ بحيث بلغ إجمالي دراسة الحالة من الرجال 20 شخصاً، منهم 8 أشخاص اتهموا بجريمة القتل العمد، و7 أشخاص متهمون بجريمة القتل الخطأ، و5 أشخاص متهمون بجريمة الشروع في القتل، بينما تمت دراسة حالة لجميع النساء والأحداث، نظراً لمحدودية العدد، حيث وجد في الإصلاحية ثلاث من النسوة فقط ممن ارتكبن جريمة باستخدام السلاح، من أصل 29 من النساء المودعات فيه. أما في ما يتعلق بالأحداث، فقد وجد من أصل 28 حدثاً، واحد فقط استخدم السلاح الناري في ارتكاب جريمته، وبهذا بلغ إجمالي عدد أفراد دراسة الحالة 24 شخصاً انطبقت عليهم الشروط الخاصة باختيار العينة.

الحدود الجغرافية

تم تحديد أسماء عشر محافظات في الدراسة الأولى، بالطريقة العشوائية قبل البدء في العمل الميداني، وقد وقع الاختيار على محافظات: مأرب، صنعاء، عمران، إب، تعز، من المحافظات الشمالية، وهي المحافظات التي تتميز إما بانتشار حمل السلاح فيها، أو لكونها ذات كثافة سكانية عالية. أما بالنسبة للمحافظات الجنوبية، فقد وقع الاختيار على محافظات: عدن، أبين، الضالع، شبوة، حضرموت، وهي الأخرى تتميز بكونها ذات كثافة سكانية عالية، كما شهدت في الآونة الأخيرة انتشاراً لظاهرة حمل السلاح.

وفي المرحلة الثانية تم اختيار بقية المحافظات بما فيها محافظة ريمة.

الحدود الزمنية

مرت هذه الدراسة بثلاث مراحل زمنية رئيسية، وهي:

- المرحلة الأولى: بدأ العمل الميداني فيها من بداية شهر نوفمبر2003، حتى بداية شهر ديسمبر 2003.
- المرحلة الثانية: بدأ العمل فيها من شهر أبريل 2004، واستمرت حتى يوليو2004.
- المرحلة الثالثة: والخاصة بدراسة الحالة لعدد من السجناء، تم تنفيذها بداية عام 2008، حتى إبريل 2008.

وبعد كل تلك الإجراءات، تم تفريغ البيانات إحصائياً بالحاسب الآلي، بواسطة البرنامج الإحصائي الاجتماعي Spss، حيث تم تحليل البيانات حسب عدد من المتغيرات، تمثلت في مكان الدراسة، ومحل الإقامة (ريف، حضر)، وكذا حسب الجنس، والمستوى التعليمي، ونوع العمل الحالي. بالإضافة إلى استخدام نتائج دراسة الحالة للاستشهاد بها في بعض المحاور التي وردت في البحث، لتقديم صورة واضحة ومتكاملة حول هذه الظاهرة، ومحاولة الخروج بنتائج تساعد المهتمين وصناع القرار، في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشار السلاح في مجتمعنا اليمني.

المفاهيم الأساسية للدراسة

الحيازة: جاءت من كلمة الحوز، ويقصد بها الجمع، وكل من ضم إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحيازة، واحتازه أيضاً(1)، كما يقصد بها حالة من تكون العين (السلاح) تحت يده، يتصرف فيها بالاستعمال أو التحول، أي الانتقال إلى أشخاص آخرين عن طريق الوراثة.

حمل: حمل الشيء يحمله حملاً وحملاناً فهو محمول، واحتمله، وفي الحديث الشريف (من حمل علينا السلاح، فليس منا)، أي من حمل السلاح

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مسح الأرض وجدران المنزل
بفوطة رطبة معقمة يوفر للماء

على المسلمين لكونهم مسلمين فليس بمسلم.

السلاح: لغة مشتق من الفعل سلح، وهو اسم لآلة الحرب، وكل ما دفع به العدو، كالسيف والقوس وغيرهما.

الأسلحة الصغيرة: هي الأسلحة المصممة أساساً للاستعمال الشخصي، وتشمل هذه الأسلحة، المسدسات العادية والمسدسات ذاتية التحميل، والبنادق العادية، والبنادق القصيرة، والرشاشات الصغيرة، وبنادق الهجوم، والرشاشات الخفيفة.

الأسلحة الخفيفة: هي المصممة بحيث يستخدمها عدة أشخاص على هيئة طقم، وتشمل الرشاشات الخفيفة، وقاذفات القنابل المحمولة باليد، والمركبة تحت مواسير البنادق، والمحملة على مركبات، والمدافع المحمولة المضادة للطائرات، والمدافع المحمولة المضادة للدبابات، والبنادق عديمة الارتـداد، والقاذفات المحمولة لإطلاق القذائف، والمجموعات الصاروخية المضادة للدبابات، والقذائف المحمولة لإطلاق مجموعات القذائف المضادة للطائرات، والهاونات التي يقل عيارها عن 100 مليمتر.

سوء الاستخدام: يقصد به إساءة استعمال السلاح الناري، أو الجهل بكيفية استخدامه، مما يتسبب في التهديد أو القتل العمد أو الخطأ، واستخدامه في إنتهاك حقوق الإنسان، وحقه في الحياة، وتعريض الأطفال والنساء لحالات من الرعب والخوف، أو استعماله في سلب ممتلكات الغير، أو التقطع، أو التخريب من قبل الأفراد، ويندرج ضمن هؤلاء الأفراد الأطفال والشباب والكبار من كلا الجنسين (ذكور، إناث)، أو من قبل الجماعات سواء كانت هذه الجماعات جماعات قبلية أو جماعات أخرى تعطي لنفسها الشرعية في استعمال السلاح وقت ما تشاء دون سند قانوني مثل (الجماعات الخارجة عن القانون).

التعريف القانوني للسلاح: عرف المشرع اليمني السلاح في المادة (2) الفقرة (5) من قانون تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها، بأنه:"كل سلاح ناري شخصي مهما كان نوعه، وكل جزء منه أو قطعة من قطع غياره، ويشمل البنادق الآلية، والمسدسات، وبنادق الصيد".

الفصل الأول
العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية لظاهرة حمل السلاح في اليمن

يعد المجتمع اليمني من المجتمعات العربية التي تتميز بالسمة القبلية، بالإضافة إلى عدد من العوامل الاجتماعية والثقافية، والسياسية المميزة، وقد أسهمت تلك العوامل بالاضافة إلى التطورات التي مرت بها اليمن عبر عصور مختلفة من التاريخ بشكل مباشر وغير مباشر في انتشار ظاهرة حيازة وحمل السلاح في المجتمع، يتعرض لها هذا الفصل في ما يلي:

أولاً: العوامل الاجتماعية والثقافية لظاهرة حمل السلاح في اليمن

عاش أفراد المجتمع اليمني ضمن تجمعات سكانية، وكانت التضاريس الطبيعية الصعبة عاملاً أساسياً في تكتل هـذه المجتمعات السكانية على شكل عشائر وقبائل متفرقة في الجبال والسهول والصحراء، وظلت في حالة من الصراع والتنافر، ومارست العديد من الأعمال مثل الزراعة والرعي والتجارة.

وقد تمكنت بعض القبائل القوية من أن تتطور، وتؤسس كياناً للدولة في فترات مختلفة من التاريخ اليمني، مثل دولة سبأ ومعين وحمير وغيرها. وعلى الرغم من بروز مفهوم الدول، وتشكلها في الحضارة اليمنية القديمة؛ إلا أن تلك الدول لم تستطع القضاء على البناء الاجتماعي للمؤسسة القبلية، وظلت القبيلة إحدى المؤسسات الرسمية للدولة، فمشايخ القبائل ظل وجودهم ضمن سلطة الدولة، وبواسطتهم تتمكن الدولة من أخذ كل الواجبات المفروضة على الأفراد، وفي حالة تدهور سلطة الدولة تظل القبيلة هي السلطة المهيمنة على مقاليد الأمور في المجتمع، وتظل سلطة المشايخ لا يحدث لها أي تغيير. وكانت القبيلة معنية بالحفاظ على مكانتها بنفسها، وحماية ممتلكات أفرادها من أي اعتداءات خارجية من القبائل الأخرى المجاورة، الأمر الذي دفع كل قبيلة الى العمل على امتلاك الأسلحة التي تكفل لها حق العيش بين القبائل. وأصبح السلاح عنصراً مهماً في الحياة اليومية الاجتماعية للإنسان اليمني، فهو رمز للقوة والبقاء.

كما كان حمل السلاح قديماً يقتصر على بعض الفئات الاجتماعية دون غيرها، حيث اقتصر حمله على الأفراد الذين ينتمون إلي عامة القبائل اليمنية، بينما فئات اجتماعية أخرى كاليهود والأخدام، وناقصي الأصل لا يحق لهم حمل السلاح؛ لأنهم يدخلون ضمن حماية القبيلة التي ينتمون إليها، ولا يجوز الاعتداء عليهم بأي حال من الأحوال، وقد ضمن لهم العرف القبلي تلك الحماية، ولهذا كانوا يحملون الرسائل، ويمارسون أعمالهم التجارية أثناء الصراعات والحروب بين القبائل.

وقد ساعد انتشار السلاح لدى القبائل اليمنية، وما عرف به أبناء اليمن من الخشونة والقدرة على القتال في التصدي لكل الحملات العسكرية، والأطماع الأجنبية في اليمن. وبرز ذلك من خلال عملية الاندماج والتلاحم بين القبائل اليمنية ضد أي عدوان خارجي على اليمن، وذلك بالرغم من حالة النزاع والتنافر في ما بينها وقت السلم، إلا أنها تتماسك وتتلاحم ضد العدوان الخارجي. والشواهد على ذلك في التاريخ اليمني كثيرة، فعلى سبيل المثال، استطاعت القبائل اليمنية إنزال أكبر الهزائم بالحملات العثمانية على اليمن، ومقاومة الاحتلال الأجنبي.

كما كان لانتشار ظاهرة الثأر الأثر البارز في استمرارية حمل السلاح بين الأفراد بشكل مستمر، وهذا بدوره ساعد على الحفاظ على نمط البنية القبلية في اليمن، وسيادة عاداتها وتقاليدها وأعرافها بين الأفراد، والتي أصبح لها طابع من الإلزام والجبر والقهر عليهم لا يستطيعون الخروج عليها (العادات والتقاليد القبلية)، ومن خالفها منهم واجه النبذ والإقصاء من قبل المجتمع القبلي الذي ينتمي إليه.

ومما ساعد على انتشار حمل السلاح؛ الولاء للقبيلة من قبل الأفراد. بالرغم من التغير الاجتماعي والسياسي الذي حدث في البلاد بعد فترة الستينيات، حيث ساعدت العوامل السياسية والحروب الأهلية التي حدثت في الساحة اليمنية في الفترة من الستينات حتى تسعينات القرن الماضي على انتشار الأسلحة بين المواطنين، بأسلحة حديثة آلية (اتوماتيكية)، وبأعداد كبيرة تصل إلى أكثر من ثلاث قطع لدى بعض الأسر، على العكس مما كان في السابق.

كما أن الظروف الطبيعية والبيئية والجغرافية للمناطق التي تسكنها القبائل اليمنية، خصوصاً المرتفعات الشمالية الشرقية، والصراعات السياسية التي مرت بها القبائل اليمنية عبر التاريخ، جعلت بعض القبائل لا تفرق بين مصادر الرزق الطبيعية، وبين عائدات الغزوات والحروب().

لذلك يرى بعض الباحثين "أن السلاح وما يتصل به من قوة جسمية وشجاعة وقدرة على ركوب الأخطار، كان عنصراً أساسياً في الإنتاج"(). ويؤكد محمد يحيى الديلمي أن المواطن اليمني امتلك البندقية منذ دخول العثمانيين اليمن، وكافح منذ ذلك الحين التواجد العثماني وإدارته في اليمن على مدى فترة طويلة من الزمن. وذلك خلق نوعاً من التقليد والإحساس لدى الإنسان اليمني بأهمية السلاح، وكونه جزءاً من شخصيته. إلا أن العرف القبلي حدد مجموعة من الضوابط الايجابية في حمل السلاح واستخدامه، وأشهرها ما يعرف في اليمن بـ (قواعد السبعين). وهو قانون قبلي مكون من سبعين مادة، جمعها زعماء القبائل اليمنية في صحيفة واحدة، مثلت وثيقة تعاهدوا عليها جميعاً واستهدوا بها في الأحكام المنظمة لحياتهم(3).

وقد لعبت العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية دوراً مهماً في انتشار حيازة السلاح في المجتمع اليمني، فالقبائل اليمنية كانت ولا تزال تمتلك وتستخدم أنواعاً متعددة من السلاح، مثل المدفعية الخفيفة والثقيلة والأسلحة الصغيرة، بـل وتـقـوم الأسـرة والـعـشـيـرة بتنشئة أبنائها على قيم الحرب، وحيازة السلاح وحمله من أجل الدفاع عن القبيلة، وعدم الركون إلى حماية الدولة كأهل المدن.

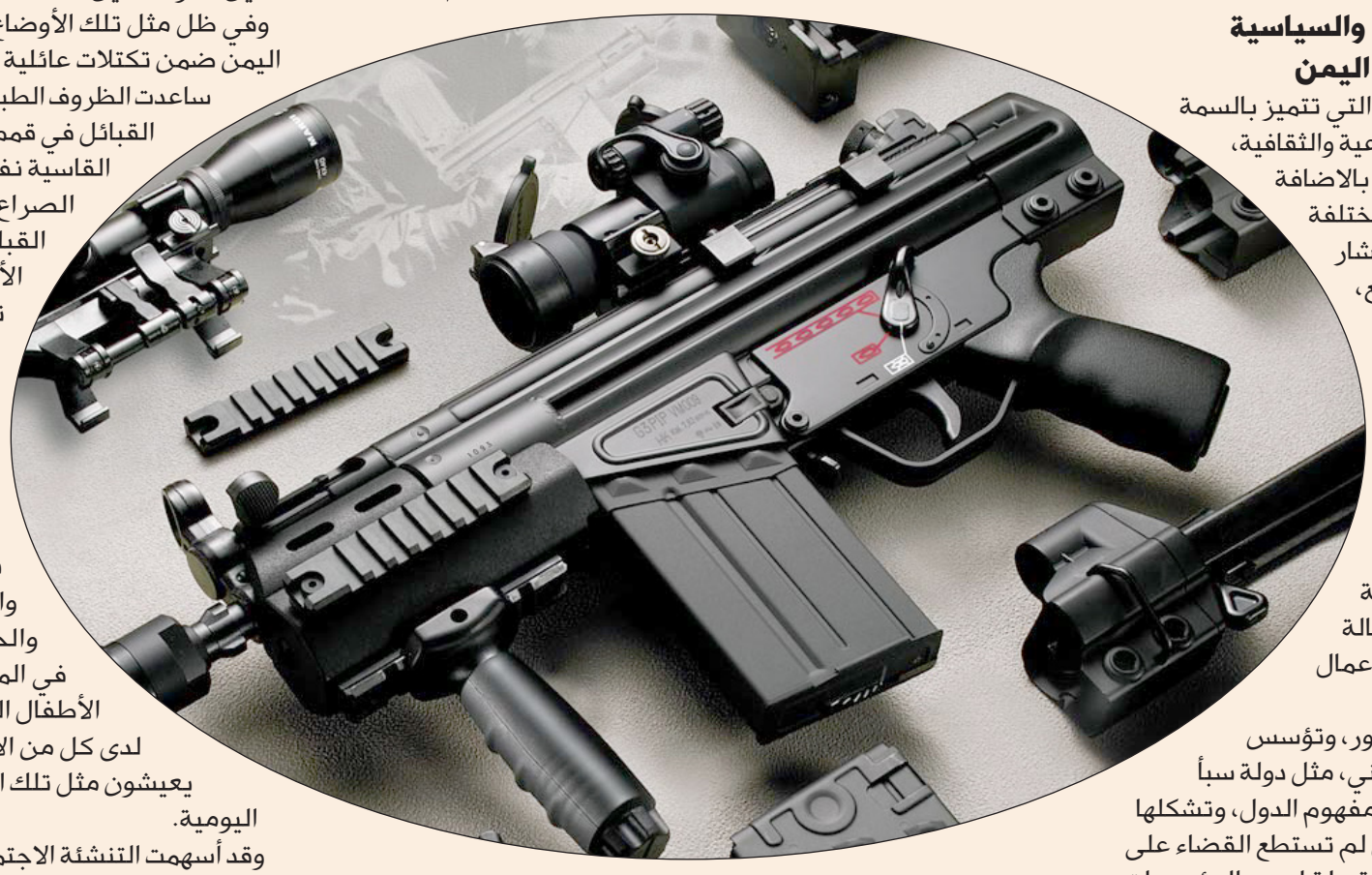

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار الأسلحة أيضاً، وجود ما يسمى بالجيش الشعبي، الذي يتكون من قوات قبلية يقودها مشايخها، وتحشد لأغراض عدة، منها مواجهة الغزو والأخطار الداخلية في حالة النزاعات بين القبائل، والخارجية عند أي اعتداءات تمس أرض الوطن، وكذا الاستعانة بها عند غياب الدولة المركزية أو انهيارها، كما يتم طلب أبناء القبائل المقاتلين عبر مشايخهم في حالة الصراعات التي تنشب بين الدولة وبعض الفئات الخارجة عن القانون(). وتم الاستفادة من هذا الجيش الشعبي في عدة حروب حدثت في التاريخ اليمني المعاصر.

وقد أسهمت تلك العوامل الاجتماعية والسياسية في زيادة الطلب الاجتماعي على شراء الأسلحة من قبل المواطنين. إلى جانب عوامل أخرى تمثلت في ضعف فاعلية المؤسسات القضائية والتنفيذية في تطبيق القوانين الخاصة بالحقوق الفردية والجماعية، الأمر الذي جعل الفرد يلجأ إلى أخذ حقوقه بنفسه، وينظر إلى القبيلة على أنها السند والحامي لحقوقه وممتلكاته الشخصية من أي سلب أو اعتداء. وكل تلك العوامل ساعدت على تكريس الولاء للقبيلة بدلاً من المؤسسات، والوقوف إلى جانبها كلما استدعى الأمر ذلك، ولم تستطع الأحزاب السياسية في الساحة اليمنية حتى اليوم أن تفتت حدة الولاء القبلي، وتعزز الولاء للوطن، وتوسع رقعته الجغرافية، من حدود القبيلة إلى الوطن بكل أعضائه. وغياب ذلك ساعد على استمرار ظاهرة الثأر، وحمل وحيازة السلاح لدى الأفراد في المجتمع اليمني حتى اليوم.

1 – ظاهرة الثأر وانتشار حمل السلاح

لعل ظاهرة الثأر من الظواهر الاجتماعية الأشد تعقيداً في مجتمعنا اليمني، ويعود ذلك إلى ما للمجتمع من سمات وعادات قبلية متوارثة. وهذه الظاهرة عرفتها المجتمعات القبلية بشكل عام، وظلت متوارثة من قبل الأفراد والجماعات، لكنها أخذت تختفي تدريجياً مع ظهور الإسلام، وتوسع قوة الدولة المركزية التي وجدت في بعض الفترات التاريخية. وظلت ظاهرة الثأر في اليمن من الظواهر الأكثر تشعباً، والتي لا تزال تبحث عن حل. وهي مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالإطار المؤسسي والثقافي في المجتمع اليمني. ومما ساعد على تجذر هذه الظاهرة في اليمن، غياب السلطة المركزية طوال فترات متقطعة من التاريخ. إلا أنها عادت من جديد إلى بعض المجتمعات العربية المعاصرة نتيجة عوامل كثيرة، وترتب على عودتها العديد من الآثار السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع.

2 – أسباب انتشار ظاهرة الثأر في اليمن

قبل البدء في استعراض الأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة في اليمن، لا بد من تعريفها بحسب ما ورد في الموسوعة اليمنية، حيث عرفت الثأر بأنه: "انتقام بدائي يؤدي إلى تفاقم الخطأ وتعدد حلقات مسلسله، مما ينفي عنه وصف الجزاء، ويسلب منه الصفة العادلة؛ لأنه ليس سوى تعبير جزئي خاطئ عن إرادة فردية، بينما الجزاء الجنائي تتمثل فيه الإرادة العامة الكلية التي يمكنها نفي الخطأ الإذنابي والجرمي كلية، وإحلال الحق العدلي محله".

من خلال هذا التعريف، يتضح أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى رغبة شخصية من قبل الفرد في الانتقام دون العودة إلى القانون الجماعي الذي يمثل الإرادة العامة الكلية للمجتمع، وهو إحلال الحق العدلي. وبهذا يكون رد الفعل المباشر من قبل الأفراد لاسترداد الحقوق من العوامل الرئيسة في انتشار هذه الظاهرة. ونجد أن هناك عوامل عديدة أخرى ساعدت على انتشار ظاهرة الثأر، ومنها على سبيل المثال: غياب السلطة المركزية في بعض الفترات التاريخية، مما سمح للعائلة والقبيلة بتغذية أفرادها ببعض القيم التي تحدد معها الهوية والولاء لهاتين المؤسستين. وهذا تسبب في وضع فجوة وقطيعة مع مؤسسات الدولة، لا تزال راسخة في أذهان البعض إلى اليوم، لأن مؤسسات الدولة في نظرهم لا توفر لهم الحماية التي يجدونها في هاتين المؤسستين.

وفي ظل مثل تلك الأوضاع السياسية والاجتماعية عاش الأفراد في اليمن ضمن تكتلات عائلية وقبلية منفصلة عن بعضها البعض، وقد ساعدت الظروف الطبيعية الصعبة لليمن على ذلك، وعاشت تلك القبائل في قمم الجبال وبطونها، وعكست طبيعة الأرض القاسية نفسها على سلوك وشخصيات الأفراد، فحل الصراع والتنافر بين الأفراد والجماعات، وبين القبائل بعضها البعض، وقد ساعدت بعض الأنظمة السياسية على استمرارية مثل تلك الأوضاع الاجتماعية لتضمن لنفسها البقاء، ولم تلجأ إلى وضع حد نهائي لتلك الصراعات.

ونتيجة لمثل هذه الأوضاع الصعبة،لم يبق أمام الأفراد لوضع حد لأي اعتداء أو أطماع من قبل البعض على المستويين الداخلي للقبيلة أو الخارجي بين القبائل؛ سـوى "الـثـأر"، هـذا الكابوس المفزع والسلاح ذو الحدين الذي خلف وراءه الدم، والحقد، والكراهية، وترك لشريحة كبيرة في المجتمع المعاناة والخوف. تمثلت في معاناة الأطفال اليتامى، والنساء الأرامل، كما نجدها أيضاً لدى كل من الأم، والأب، والزوجة، والبنت، والابن، ممن يعيشون مثل تلك المعاناة بشكل مستمر طوال فترة حياتهم اليومية.

وقد أسهمت التنشئة الاجتماعية في مثل تلك المجتمعات التي تنتشر فيها مثل هذه الظاهرة في تغذية وتربية الأفراد على الانتقام وضرورة الأخذ بالثأر، وتحولت مثل تلك الأعمال إلى سلوك يومي يمارس من قبل الأفراد في المجتمع اليمني بشكل عام والمجتمع القبلي بشكل خاص.

وإلى جانب هذا العامل برزت عوامل أخرى ساعدت بدورها على استمرارية هذه الظاهرة. فعلى الرغم من وجود السلطة المركزية التي جاءت فيما بعد فترة الستينيات، إلا أنها اتسمت هي الأخرى بالضعف وغياب سلطتها على المجتمع القبلي، وظل تواجدها محصوراً في عدد من المدن الرئيسة التي تحولت في الآونة الأخيرة إلى مسارح جديدة لهذه الظاهرة، والتي مثلت منعطفاً خطيراً لم تعرفه اليمن من قبل. وهذا له دلالة على خروج الجيل الجديد من أبناء تلك القبائل عن الأعراف والتقاليد القبلية التي تحرم مثل تلك التصرفات كأخذ الثأر (القتل) في المدن والأسواق والأماكن العامة. وهي تصرفات تتنافى مع العادات والأعراف والتقاليد المتوارثة عند أفراد المجتمع القبلي، والتي استمرت حتى في فترات ضعف السلطة المركزية.

وقد أعطى النظام القبلي الحق لكل قبيلة في التمسك بحقها في الدم والثأر لقتيلها من القبيلة المعتدية، لتقتص منه بنفسها، سواءً من القاتل نفسه، أو من أي فرد له نفس المكانة أو أكبر في القبيلة الأخرى. إلا أن القبائل اليمنية استطاعت أن تضع لنفسها بعض العادات والتقاليد والأعراف التي تحد من استمرارية النزاع والحروب الناتجة عن ظاهرة الثأر، كالقصاص والديات للقتل العمد والخطأ، وحتى للقتيل الذي لا يعرف له قاتل. بالإضافة إلى عدد من العادات والتقاليد والأعراف التي تمنع القتال أو الأخذ بالثأر في الطرقات والأسواق، أو أثناء هطول الأمطار الذي يعد منفعة عامة، واستمرارية القتال يعرض المجتمع إلى عدم الاستفادة من مياه الأمطار لسقي الأرض، ووضعت غرامات على من لا يلتزم بهذه القواعد والضوابط الاجتماعية.

ومن هذه الأعراف التي برزت في النظام القبلي للحد من استمرارية ظاهرة الثأر بين الأفراد والقبائل في المجتمعات التي تتواجد فيها الآتي:

الترويج لسلوك ترشيد المياه بين التلاميذ التزام ديني وأخلاقي

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر كل أسبوعين مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الثلاثاء - 2 نوفمبر 2010 - العدد 14985

Tuesday - 2 November 2010 - Issue 14985

الرهان الأميركي على الصوفية...

صناعة «المسلم المستأنس»

د. عمار علي حسن *

هناك من توقعوا تراجع الطرق الصوفية أو اندثارها في المستقبل، متكئين في ذلك إلى أسانيد ثلاثة، أولها موجة التحديث التي تتسرب رويداً رويداً إلى عقل المجتمع الإسلامي، والتي ستضع ظاهرة تقليدية مثل الطريقة في موقف حرج، وثانيها ظهور وترعرع أشكال أخرى للتدين تتمثل في جماعات شتى تتسطر فوق الخريطة الإسلامية راحت تزاحم الصوفية، تنتقدها أحياناً وتجلدها أحياناً وتضربها في مقتل اعتقادها الخاص بكرامات الأولياء والتضرع للأضرحة، وثالثها غياب الهدف السياسي الواضح للصوفية بينما تمتلكه القوى الإسلامية الأخرى، ما جعل المتصوفة جماعة لا يهمها تغيير المجتمع أو الانتصار لاتجاه سياسي معين وإن كان أفرادها يعرفون كالآخرين هموم الوطن ويتأثرون بها.

وهذا الابتعاد عن السياسة قد يؤدي مع الأيام إلى انصراف الناس عن الطرق الصوفية بقدر انصرافها عن قضية تمسّ حياة كل إنسان وهي السياسة، التي تبدأ بالخدمات البسيطة في المجتمع المحلي، وتتصاعد لتصل إلى مستوى الحكومة المركزية ومنها إلى النظام العالمي، ما يجعل من الصعب على أي فرد أن يتجاهلها، فهي مقتحمة لا تعرف حدوداً ولا سدوداً.

لكن يبدو أن الحقيقة تسير عكس هذه التوقعات، فطوال القرن العشرين سارت الصوفية في اتجاه مخالف للرسم البياني الذي بشر به بعض الباحثين واستطاعت أن تضم بين مريديها بعض الفئات المحدثة، وأن تساهم في عملية التحديث الاجتماعي. ولم تؤد أشكال التدين الأخرى إلى تراجع نفوذ المتصوفة بل حدث العكس، فالنظم الحاكمة كان في مصلحتها دائماً أن تكون الصوفية قوية ظاهرة في مواجهة القوى الإسلامية المناوئة له ولذا عملت طوال الوقت على إلهاب وقودها ليستمر مشتعلاً، ثم دخل الأميركيون على الخط فزادوا هذا التوجه عمقاً، وأعطوه بعداً دولياً واستراتيجياً كبيراً.

فقبل سنة تقريباً أصدرت مؤسسة راند الأميركية تقريراً بعنوان «بناء شبكات مسلمة معتدلة» اعتمدت فيه الصوفية طريقاً إسلامياً يتواءم مع المصالح الأميركية، لأنه يمكن أن يكون حائط صد أمام الجماعات والتنظيمات المتطرفة، وجسراً يفتح الإسلام السني على التشيع ذي المرجعية الواحدة التي، إن احتوتها واشنطن، ضمنت سلامةً لأمنها وحفظاً لأهدافها الاستراتيجية في بلادنا، فضلاً عن إمكانية أن يقرب التصوف، فكرياً وتنظيمياً وحركياً، بين الإسلام وقيم العلمانية، قياساً إلى التجربة التركية، حيث استوعب المتصوفة قيم العلمانية، وطوروا رؤيتهم الدينية لتواكب العصر، وتتماشى مع النهج الديموقراطي، على مستوى القيم والإجراءات.

وقبل خمس سنوات تقريباً استضاف معهد نيكسون للدراسات الاستراتيجية مؤتمراً حاشداً، شارك فيه متصوفة ومفكرون إسلاميون ينتمون إلى مختلف دول العالم الإسلامي من غانا إلى فرغانة، لبحث هذه الفكرة، التي اختمرت في العقل الاستراتيجي الأميركي بعد حدث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، حيث بدأ الأميركيون، في سياق حملتهم الشاملة على «الإرهاب»، يدرسون إمكانية تعميم «الصوفية» بحيث تصبح هي الشكل المستقبلي للإسلام، أو على الأقل تقوى شوكتها على الساحة الإسلامية، لتحسم من رصيد الجماعات والتنظيمات السياسية المتطرفة ذات الإسناد الإسلامي، التي أنتجت تنظيم القاعدة وما على شاكلته.

ولا تنبع الرؤية الاستراتيجية الأميركية هذه من فراغ، بل تتأسس على أمرين: الأول هو الأدوات والطرق التي اتبعتها الولايات المتحدة في إسقاط الشيوعية، والثاني هو الجدل الذي طال لمعضلة التطرف، وما إن كان فيه ما يقرب بين الإسلام والليبرالية، أو ما يسهل مهمة واشنطن في تجديد مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي.

وهناك من المستشرقين من يعتبر التصوف «قلب الإسلام»، ومن يؤكد أن «مستقبل العالم الإسلامي سيكون حتما للتيار الصوفي»، بل إن هناك من بين فقهاء المسلمين أنفسهم من يؤكد أن حل مشاكلنا الحياتية المعاصرة في يد التصوف، وهنا يقول الداعية اليمني علي زين العابدين بن عبد الرحمن الجفري الملقب بالحبيب علي: «الحقيقة أنني أرى أن لب القضية التي تعيشها الأمة ومصيبتها الكبرى يرجع إلى حب الدنيا وكراهية الموت. والذي يعالج هاتين الخصلتين هو علم التصوف بمعناه الراقي وليس التصوف الهزلي الذي يمارسه البعض اليوم. فالتصوف الراقي هو الذي يعتني بتطهير القلوب وصفائها ويخلصها من حب الدنيا وكراهية الموت ويربطها باللّه عز وجل. فالتصوف بهذا المعنى هو القادر على حل جميع مشكلاتنا وأزماتنا الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية، لأن هذا المعنى من التصوف هو الذي أخرج لنا صلاح الدين الأيوبي ونور الدين زنكي، والذي يقرأ تاريخ الاثنين يجدهما نتاج مدرسة التصوف». بل يذهب محمد يتيم إلى ما هو أبعد من ذلك حين يرى أن التصوف هو الذي يقي السياسة من الفساد، حين يوفر لها ثوابت نقية، ويسمح بالجمع بين «معانقة الحق ومخالطة الخلق»، أو «الرباط الروحي والممارسة السياسية».

ورغم غلبة الطابع الفلكلوري فيها على العقدي شقت الصوفية درباً وسيعاً في تاريخ المسلمين، منذ أن كانت مجرد شحنات عاطفية تجيش بها صدور الزاهدين، إلى أن صارت مؤسسات اجتماعية تتراوح في بعض الدول بين الدين والفلكلور، وفي أخرى بين العقيدة والسياسة. لكن هناك فارقاً كبيراً بين طرق صوفية تواكب الحداثة وتنخرط في العمل العام حتى تتمكن من دفع رموزها إلى قمة الهرم السياسي كما الحال في تركيا، وطرق صوفية تماهت في الفولكلور وباتت ظاهرة احتفالية بعد أن التصقت بثوب التقليدية وتكلست عن إنتاج أي ممارسات سياسية إيجابية إلا ما تستفيد منه السلطة في تكريس شرعيتها كما الوضع في مصر، التي إن كان يمكن على استحياء تصنيف طرقها الصوفية بأنها أحد روافد المجتمع الأهلي اعتمادا على النشاط الخيري لبعضها، فإن من الصعوبة بمكان الطموح إلى تثويرها أو إنهاء مسألة انسحابها الواضح نسبياً من الحياة السياسية، أو على الأقل تنقيتها من بعض مظاهر الخرافة والدجل التي سقطت فيها، وبالتالي تفتقد إلى ما يجعل المسلمين يتقبلونها طريقا متكاملا نقيا للإسلام.

فالصوفية المصرية مثلاً إن كانت قد أفرزت في عصور غابرة، ولمرات قليلة، شيوخا ناطحوا السلاطين باستنادهم إلى التفاف جماهيري منقطع النظير ينساق حول أعمال باراسيكولوجية وأسطورية ومنافع مادية، فإنها تحولت في الوقت المعاصر إلى مجرد خادم للحكام. وهي مسألة لا تخطئها عين من يتابع الاحتفالات الصوفية ولا يهملها عقل من يفكر في خطاب المتصوفة حيال السلطة من جهة، والحبل السري الذي يربط تنظيمهم بشقيه الإداري والروحي بجهاز الدولة الأمني والديني من جهة ثانية. أما في تركيا، فبدءاً من نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه وأحد رموز الطريقة النقشبندية وصولاً إلى أحد مريديه وهو طيب رجب اردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية، تغالب الطرق الصوفية تقليديتها وتستغل الفضاء الواسع الذي يتيحه الفكر الصوفي من تسامح واعتراف بالآخر في وضع أطر ووسائط سياسية تجعلها متناغمة مع الحياة الديمقراطية التي تعتمد على التعددية، كما تستخدم ما في الصوفية من حض على التراحم والتماسك والصبر على المكاره في تعزيز ثقافة الإنجاز، ومن ثم السير قدماً على درب التنمية.

لكن التصورات الأميركية هذه، والتي سبق الإشارة إليها، تتعامل مع التصوف في بعده الحركي على أساس أنه إما نمط واحد إيجابي يمكن تعميمه، أو أنه حالة جوانية فريدة تعلي من تقدير طوية الإنسان وحريته، وتزيد من تسامحه في التعامل مع الآخرين، وإيمانه بحقوق الإنسان، وبذلك يمكن استخدامه في محاربة التطرف، واستخدامه على أنه الإطار الديني لثقافة سياسية إسلامية ذات سمت ديمقراطي.

إلا أن التصوف، في حقيقة الأمر، لم يعد حالة من الزهد والتعبد الفردي، كما بدأ، فقد صار مؤسسات ضخمة لها امتداد، عابر للقارات كافة، بعضها يجتهد في أن يلعب دوراً تنموياً وسياسياً واجتماعياً، وبعضها تماهى في الفلكلور وتم اختزاله إلى ظاهرة احتفالية، بعضها متسامح في التعامل مع الآخرين، بما في ذلك أتباع الطرق الصوفية المنافسة، وبعضها يدخل في تناحر مع الآخر ويعاديه، بعضها تعاون مع الاستعمار - وربما هو ما تريده الولايات المتحدة في الوقت الراهن - لكن أغلبها حارب المستعمر بضراوة، وجزء منها ساهم في التنمية بأبعادها الشاملة.

ويبدو أن النظرة الأميركية القاصرة تدور فقط في حيز ضيق ينظر إلى المتصوفة بوصفهم «خونة» أو «عملاء» أو متقاعسين عن المقاومة والجهاد، قياساً إلى ما قامت به جماعات من التيجانية في خدمة السلطة أيام الاستعمار الأوروبي لأفريقيا. فالمستعمر شجع التيجانية على الانتشار، لأنه رأى في تعاليمها ما يصرف الناس عن الجهاد والتفكير السليم وعن صحيح العقيدة والشريعة، ويلقيهم في غياهب الخرافات. وقد لمس الأوروبيون رغبة رجال الطريقة في الحصول على المال والنفوذ فراحوا يغذون هذه الروح، ويشترون ولاء هؤلاء بالمال والمناصب، فأثمر هذا وقوف التيجانية إلى جانب الاستعمار في بعض المواقف الحاسمة، وفي مقدمتها مساعدة الفرنسيين ضد الأمير عبد القادر الجزائري، ما حدا بالقائد الفرنسي بيجو إلى أن يرسل إلى شيخ الطريقة قائلا: «لولا عطفكم لكان استقرار الفرنسيين في هذه البلد أصعب بكثير مما كان... عندما تشعر بحاجة إلى شيء ما أو خدمة من أي نوع كانت فما عليك إلا أن تكتب إلى مرافقي الذي سيسره أن يبلغني رغباتك».

كما ينظر الأميركيون بإيجابية إلى القاديانية، التي لبست رداء التصوف، لتخدع مناصريها بأن مسلكها سليم، مع أن مؤسسها الميرزا غلام أحمد، لم يكن سوى عميل يساعد الإنكليز لبسط نفوذهم على شبه القارة الهندية وأفغانستان، فها هو يقول: «لقد قضيت معظم عمري في تأييد الحكومة الإنكليزية ونصرتها، وفي النهي عن الجهاد، ووجوب طاعة ولي الأمر، وكان هدفي أن يصبح المسلمون مخلصين لهذه الحكومة... إن عقيدتي التي أكررها أن للإسلام جزئين، الأول طاعة اللّه، والثاني طاعة الحكومة التي بسطت الأمن وآوتنا في ظلها من الظالمين، وهي الحكومة البريطانية».

وتنسى الرؤية الأميركية هذه أو تتناسى تاريخاً طويلاً من كفاح المتصوفة ضد الاستعمار. فقد تكفلت الطرق الصوفية في شمال وغرب أفريقيا بكبح جانب من النزعة الاستعمارية التي استشرت لدى الأسبان والبرتغاليين بعد تمكنهم من إخراج المسلمين من الأندلس عام 1492. فالمستعمرون أرادوا أن يتعقبوا الدين الإسلامي جنوب المتوسط وفي عمق الصحراء الأفريقية، لاسيما بعد أن رصدت البابوية مبالغ ضخمة لتحقيق هذا الهدف، وراحت تنفخ في أوصال حكام أوروبا، ليتحمسوا في تنفيذ هذه الاستراتيجية. لكن مريدي الجازولية والقادرية والتيجانية والشاذلية والسنوسية كانوا لهم بالمرصاد، وحولوا سواحل أفريقيا في القرن السادس عشر إلى ساحة مواجهة ضد المستعمرين.

ولولا نضال مشايخ الصوفية مثل الخليفة الطاهر في نيجيريا، وساموري توري في بلاد الماندونجو، وعبد القادر الجزائري في شمال إفريقيا، وعمر الفوتي التكروري في الغرب، ومحمد عبد اللّه حسن في الصومال، ورابح فضل اللّه في وسط القارة السمراء، لتغير التركيب الديني الراهن لأفريقيا تماماً. فهؤلاء لم يكتفوا بالتصدي للاستعمار، بل كونوا دولا وممالك متماسكة، أعطت مقاومتهم للمستعمر عمقاً وقوة وديمومة. وما كان لهذه الدول والممالك أن تقوم لولا نجاح مشايخ الطرق الصوفية في نشر الإسلام على نطاق واسع، بين أعداد غفيرة من البشر، وعلى نطاق جغرافي مترام. فحاصل ضرب البشر الموالين لهؤلاء المشايخ، والجغرافيا المنطوية تحت أقدام الأتباع، أنتج على الفور كيانات تجمع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية.

إن نشاط الطرق الصوفية في نشر الإسلام بالقارة الأفريقية، وإن كان قد بدأ متأخرا عشرة قرون كاملة عما قام به التجار في هذا الشأن، كان واضحاً وحاسماً إذ أن المتصوفة، لم يكتفوا بإدخال جماعات متفرقة تعيش بالقرب من خطوط التجارة أو بعض قاطني المدن في الإسلام، بل توغلوا إلى قلب القارة، حيث القبائل الوثنية، التي تسكن القرى والنجوع، فحولوها إلى الإسلام. ونقلوا الدعوة من شكلها الفردي إلى صيغة جماعية مؤسسية.

أما في قارة آسيا فبرز دور النقشبندية، التي وجدت نفسها، حين اشتد ساعدها، في حاجة إلى الانخراط في حركة الجهاد بمنطقتي الشيشان وداغستان ضد القيصرية الروسية، التي كانت تحتل آسيا الوسطى والقوقاز. فلما قامت الثورة البلشفية عام 1917 عاود الاتحاد السوفيتي المنهار زحفه جنوبا ليطوي القوقاز وآسيا الوسطى، فشحذ مريدو النقشبندية هممهم، واستجمعوا عزيمتهم، التي لم تنل منها المآسي التاريخية، وراحوا يقاومون الجيش الأحمر بكل ما وسعهم من قوة، تحت قيادة الشيخ نجم الدين دي جوتسو في داغستان، والشيخ أوزون حجي في الشيشان، واستمرت مقاومتهم أحد عشر عاما، بمساعدة الدولة العثمانية. وفي شبه القارة الهندية لعب النقشبنديون بقيادة الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهندي الفاروقي دوراً في نشر الإسلام بين صفوف المغول. وظهرت حركة الشيخ أحمد بن عبدالحليم الدهلوي الذي دعا إلى التصوف القائم على الاعتقاد والعمل بما جاء في الكتاب والسنة، لتقف للإنكليز بالمرصاد حين أخذوا يستبدون بالأمر، ويقلصون سلطات الحاكم المسلم، وأطلق الكلمة المأثورة: «إنه لا يتصوّر وجود ملك مسلم من دون نفوذ، إلا إذا تصورنا الشمس من دون ضوء!»، ثم فتواه الأشهر «إن الهند قد أصبحت دار حرب لا دار إسلام، وعلى المسلمين أن يهبوا جميعا للجهاد بعد أن أصبح إمام المسلمين لا حول له ولا قوة، ولا تنفذ أحكامه، والحل والعقد صار بيد الإنكليز... يعينون الموظفين، ويدفعون الرواتب، ويشرفون على القضاء وتنفيذ الأحكام». وإثر هذه الفتوى قاد العلماء الجهاد، وخاضوا غمار الحروب والمعارك لإنقاذ المسلمين من الإنكليز، ومن السيخ الذين لقوا دعماً من المحتلين.

وكان من تلاميذه الشيخ أحمد بن محمد بن عرفان الذي أسس دولة ذات شأن، خاضت جهادا طويلا ضد السيخ، وهزمتهم في معارك عدة، إلى أن سقط شهيداً، بعد أن دبت الفتنة في صفوف تابعيه، لكن راية الجهاد لم تسقط بعده، بل حملها أتباعه، لتستمر ضد السيخ والإنكليز معا. ولعب مريدو الطريقة المحمدية دوراً في مقاومة الاستعمار الهولندي لإندونيسيا وجنوب الهند، وتمكنوا من إبرام تحالف مع الهندوس في هذه الحرب الطويلة، التي انتهت بإجبار المستعمر على الرحيل. وفي تايلاند، نشطت الطرق الصوفية في منطقة فطاني، التي تقع بين ماليزيا وتايلاند ويعود أصل سكانها للمجموعة الملايوية ويتكلمون اللغة الملايوية ويكتبونها حتى الآن بأحرف عربية.

في خاتمة المطاف، يمكن القول إن الاستراتيجية الأميركية الرامية إلى تعزيز التصوف في وجه الجماعات والتنظيمات السياسية الراديكالية، محكوم عليها بالفشل الذريع. وربما يغير الأميركان وجهة نظرهم، حال قراءة متعمقة لما ينتجه الفكر الصوفي من ثقافة سياسية من ناحية، والإطلاع على تاريخ الطرق الصوفية في آسيا وأفريقيا من جهة ثانية، وربما يمضون في استراتيجيتهم، لكن الثابت في كل الأحوال أن الصوفية شكلت على مدار التاريخ أحد تجليات الإسلام في أبعاده الدينية والسياسية والاجتماعية، وستظل تزاول هذا التجلي في المستقبل المنظور، من دون أن تكون مطية في يد الأميركيين.

* كاتب وباحث في علم الاجتماع السياسي - مصر

ترك الحنفية مفتوحة أثناء تنظيف الأسنان يهدر عشرة غالونات بينما يكفي لتنظيف الأسنان نصف غالون فقط

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر كل أسبوعين مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

لماذا لم تكن القومية العربية ليبرالية؟

د. أحمد عبدالكريم سيف *

مثّلت القومية العربية في نظر مؤسسي النهضة العربية الرافعة الضرورية لخروج العرب من عباءة العثمانيين ومن ربق الاستعمار وطريقاً للحاق بركب المدنية والحداثة. ولكن السؤال: لماذا اتخذت القومية العربية مسار اليسار الاشتراكي؟ بمعنى آخر، لمَ لم تكن ليبرالية؟ ونعني بالليبرالية المنظومة الفكرية الليبرالية الرأسمالية متكاملة. ولو كان الأمر غير ذلك، فكيف كان سيكون تاريخ العرب المعاصر؟ ولو أن طرح هذا الإفتراض لا يستقيم في منطق سياق التاريخ، ولكن طرحه يسائل تيار القومية العربية الآن - في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - إذا كان سياق الأحداث في الماضي قد فرض على القومية العربية مسارات ومآلات اشتراكية قد تكون مبررة أو مفهومة على الأقل، لكن لماذا لم يتبنَ أي من تيارات القومية العربية طرحاً ليبرالياً حتى الآن؟! والتاريخ يقدم لنا شواهد عديدة على أمم تبنت القومية الليبرالية وحقق بعضها النجاح على مثال اليابان وألمانيا في بدايات القرن العشرين. فهل هناك فراق أبدي بين القومية والليبرالية في تاريخنا العربي! وطرح هذا التساؤل لا يعني رفض أو قبول أي من التيارات الفكرية القومية، ولا هو دعوة لقومية ليبرالية ولا رفض لغيرها، بقدر ما هو سؤال فكري مطروح للبحث على الفلاسفة والمفكرين والسياسيين.

تتفق غالبية الأدبيات المتعلقة بالفكر العربي الحديث، على اعتبار أن مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى تمثل مرحلة اليقظة/ النهضة/ البعث/ عصر التنوير العربي، وإن كانت تختلف هذه الأدبيات على بداية هذه الحقبة التاريخية. فيؤرخها فاروق أبو زيد بـ 1828 تاريخ نشأة الصحافة العربية، ويؤرخها حليم بركات بـ 1798 تاريخ الثورة الفرنسية، ويؤرخها البعض بظهور حركات الإصلاح الديني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: الوهابية، والسنوسية، والمهدية، فيما يؤرخها البعض بتأسيس الجامعة الإسلامية على يد جمال الدين الأفغاني (1838 ـ 1897)، وآخرون يرون بدايتها متزامنة مع دخول نابليون إلى مصر 1803.

إن الوضع السياسي والبنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية في ظل المرحلة العثمانية خلال القرن التاسع عشر يمثل مرحلة تبلور عصر التنوير العربي الحديث، هذه المرحلة التاريخية مثلت الخلفية الموضوعية لظهور الفكر القومي العربي، وتحليل هذه الفترة يلقي الضوء على اتجاهات القومية العربية فيما بعد. تميز التاريخ العربي السياسي والاجتماعي والاقتصادي خلال الفترة المذكورة بعدد من الخصائص؛ منها سيادة العلاقات الاقطاعية على مستوى البناءين التحتي والفوقي، هيمنة القطاع الزراعي في نموذجه المتخلف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومثلت 85 ٪ من إجمالي النشاط الاقتصادي، فيما سيطر على 15 ٪ المتبقية في القطاعات الاقتصادية الحديثة مثل التجارة والصناعة الأقليات القومية والأوروبية (أوربيون، يونانيون، أرمن، يهود). وقد تعايشت العلاقات الرأسمالية الأوروبية الوافدة (خصوصاً بعد توقيع نظام الإمتيازات الجائر لصالح الأوروبيين بين دول أوروبا والسلطان العثماني محمود الثاني عام 1828) مع العلاقات ما قبل الرأسمالية السائدة في المناطق العربية تحت السلطة العثمانية.

أدت هذه الإزدواجية إلى خراب الاقتصاد الفلاحي والحرفي، حيث ترك الفلاحون أراضيهم هرباً من الضرائب التي زاد عددها على المائة نوع، وزاد من عبء ذلك نظام الإلتزام، حيث يلتزم كل وال للباب العالي بتوريد مبلغ مقطوع من ولايته مما دفع الولاة للمبالغة في جبي الضرائب للحصول على فائض الإلتزام. هذا دفع لتلاشي الصناعات أمام المنافسة غير المتكافئة في ظل نظام الإمتيازات لصالح الواردات الأوروبية، ونظام الإلتزام دفع لتدني العمل في الزراعة إلى 40 ٪ من قوة العمل بنهاية القرن الثامن عشر. وإنحصرت الملكية في أملاك الدولة (الميري) وكان السلطان العثماني نفسه يعتبر المالك الحقيقي لها، ودائماً ما كان يقطعها ويلزمها لأصحابه وأتباعه؛ والأراضي الوقفية (الرزق/ الحبوسات) وكانت تخضع عملياً لكبار رجال الدين الوثيقي الصلة بالسلطة وبالاقطاع؛ والملكية الفردية الخاصة الصغيرة ، والتي كانت تتلاشى تدريجياً لصالح الصنفين الآخرين. بينما انخرطت 60 ٪ من قوة العمل المتوفرة في إعمال غير منتجة مثل العساكر، أصحاب عقارات، رجال دين، تجار، خدم.

لقد انعكس هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي بالسوء على الحياة الفكرية العربية، وزاد من فداحة الأمر سياسة التتريك التي شرعت تتبعها حكومة السلاطين العثمانيين. في هذا الواقع من القهر والتخلف، وصلت أفكار الثورة الفرنسية (الحرية، الإخاء، المساواة)، وانهزام النظام الاقطاعي، وانتصار الثورة الصناعية بقيادة الطبقة البرجوازية الأوروبية الناشئة، وظهور الفكر القومي الألماني، وتلاشي الامبراطوريات الممتدة لصالح الدول القومية...الخ وذلك عبر منافذ متعددة أبرزها مصر ولبنان.

إرهاصات يقظة عربية

أدى تداخل وتناقض جانبين إلى يقظة عربية: الجانب الأول؛ سيطرة الإحتكار الرأسمالي الغربي والاستبداد الاقطاعي التركي، والجانب الثاني؛ انتشار أفكار حركة التنوير الأوروبية في الحرية والاخاء والمساواة والليبرالية والديمقراطية. وأدى ذلك إلى يقظة تمثلت في مجموعة من الحركات والثورات المبكرة قبل الحرب العالمية تجلت في الحركة الاستقلالية عن الدولة العثمانية في كل من مصر وفلسطين (محمد علي باشا، ظاهر العمر)، ثورة كتلة من زعماء مصر وقادتهم ضد الاحتلال الفرنسي لمصر، الحركة الاستقلالية التي حمل لواءها الزيديون في اليمن لاجلاء العثمانيين، الحركات الدينية الاصلاحية (الوهابية، السنوسية، المهدية)، ثورة الضباط المصريين بقيادة أحمد عرابي ضد الخديوي توفيق 1882. كما انتعشت النهضة الأدبية والعلمية التي تمثلت في انتشار المدارس المختلفة: ابتدائية، اعدادية، عالية، وتسارع إنشاء الجمعيات الأدبية والدينية والسياسية (العلنية منها والسرية) في بعض الأقطار العربية، وأبرزها رابطة الوطن العربي (1904)، جمعية الإخاء العربي العثماني (1908)، المنتدى الأدبي (1909)، حزب اللامركزية (1912)، المؤتمر العربي في باريس (1913)، الجمعية القحطانية (1909)، الجمعية الثورية العربية، حزب العهد، جمعية العلم الأخضر، جمعية العربية الفتاة (1911).

في هذا المناخ، وقبل الحرب العالمية الأولى، برزت ثلاثة تيارات. الأول، التيار الديني؛ الذي انطلق في القرن التاسع عشر لتقوية الخلافة الاسلامية في وجه الغزو الأوروبي المسيحي. وقد ضم هذا التيار جماعتين متنافستين هما: جماعة تقليدية؛ ارتبطت بالخلافة العثمانية وحاربت كل دعوة للاصلاح، وهي الجماعة التي ارتبطت باسم أبو الهدى الصيادي (ت 1900) الذي كان مستشارا للسلطان عبدالحميد، والذي شارك في إضطهاد الأفغاني والكواكبي. والجماعة السلفية الاصلاحية، ومثلها جمال الدين الأفغاني (1839-1898) ومحمد عبده (1849-1905) ومحمد رشيد رضا (1865 1935-)، واهتمت باحياء الدين الاسلامي والعودة به إلى نقاوته الأولى، والتي انتقدت المؤسسة الدينية الرسمية، وعارضت السلطة في كثير من الأحيان.

التيار الثاني، الليبرالي؛ في سورية ومصر خاصة، حيث شدد هذا التيار على الهوية القومية كبديل للخلافة أو الجامعة الاسلامية، وعلى العلمانية كبديل للسلطة الدينية، وعلى العقلانية كبديل للايمانية المطلقة، وعلى التحرر الاجتماعي (وخاصة تحرر المرأة) كبديل للنزوع التقليدي، وعلى التطلع نحو المستقبل كبديل للتطلع نحو الماضي، وعلى الوعي القومي كبديل للوعي الطائفي والقبلي والمحلي، كما نادى هذا التيار بأفكار الاندماج الاجتماعي، وضرورة إحياء اللغة العربية والاقبال على التعليم الحديث. أما أبرز ممثلي هذا التيار فهم: بطرس البستاني وابراهيم اليازجي ويعقوب صروف وجرجي زيدان وقاسم أمين وصدقي الزهاوي ومحمد كرد علي ورفيق العظم وشكيب أرسلان وأحمد لطفي السيد وولي الدين يكن ومعروف الرصافي.

التيار الثالث، التقدمي؛ الذي التقى مع التيار الليبرالي في أفكار القومية والعلمانية والعقلانية والتحرر الاجتماعي، ولكنه زاد عليه في أنه كان أكثر راديكالية، وأنه كان على تماس مع قيم ومبادئ الاشتراكية (العلمية والوطنية). وكان من أبرز أعلام هذا التيار: شبلي شميل، وفرح أنطون، وسلامة موسى.

صدمة الاستعمار

بعد الحرب العالية الأولى ومن إفرازاتها برزت جملة من التغيرات والأحداث ترتب عليها عدد من النتائج السلبية، فقد انتقل الوطن العربي من تحت الحكم العثماني المتهاوي إلى نير الاستعمار الرأسمالي الأوروبي الفتي والقوي والنهم لثروات العالم الثالث لتشغيل آلته الصناعية الضخمة، وتمت تجزئة الوطن العربي إلى كيانات هجينة مفتعلة، وتحويلها إلى مستعمرات تقاسمتها الدول المنتصرة في الحرب، الأمر الذي تكرس معه الولاء القطري محل الولاء القومي، والولاء العصبوي (القبلي والديني والطائفي والجهوي والعصبوي) محل الولاء الوطني. وصدر وعد بلفور المشؤوم المتعلق باعطاء فلسطين وطناً قومياً للصهيونية العالمية، الأمر الذي ترتب عليه بداية انتداب بريطانيا العظمى على فلسطين، ولاحقا طرد الشعب الفلسطيني من وطنه وإحلال الكيان الصهيوني محله. وكذلك تم انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا وقيام الاتحاد السوفييتي 1917 التي مهدت لبروزه كقوة عظمى ستدخل العالم مع الولايات المتحدة في الحرب الباردة والإستقطاب العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان العالم العربي مسرحا لكثير من فصولها.

وقد إتبع الاستعمار الأوروبي للوطن العربي سياسة المحافظة على علاقات الإنتاج الإقطاعية، بعد تهجينها ببعض علاقات الإنتاج الرأسمالية، ومحاصرة الصناعات الوطنية التقليدية وطردها من السوق لصالح الصناعات الرأسمالية الوافدة (وهي إستمرار لنظام الإمتيازات)، وتشويه الاقتصاديات الزراعية الوطنية وتحويلها إلى اقتصادات موجهة تخدم مصانع الاستعمار، مثال ذلك فرض زراعة القطن في دلتا مصر وأبين اليمن لتزويد مصانع النسيج في مانشستر، وزراعة العنب في الجزائر لتزويد مصانع النبيذ في بوردو، وبهذا جعلت الاقتصاديات العربية وحيدة الجانب والاتجاه بما فيه مصلحة الصناعة الغربية. وحافظ الاستعمار على الانقسام العمودي في المجتمع العربي (قبلي، طائفي، ديني، قومي، جهوي) وتوظيفه في خدمة سياسة فرق تسد الاستعمارية المعروفة، ونشر وتعميق الفكر والإنتماء القطري في الوطن العربي (الفرعونية، القومية السورية، الأمازيغية) على حساب القومية العربية، ومحاولة تفكيك العلاقة بين العروبة والاسلام بواسطة تشجيع كل من التطرف القومي والتطرف الديني.

ومع ذلك حصلت تطورات إيجابية مثل نضج الوعي السياسي القومي بمضمونه الاجتماعي للعدالة، والانتشار النسبي للفكر العلمي على حساب الفكر الغيبي الميتافيزيقي والخرافي، وتنامي أعداد المثقفين والطلبة والعسكر والموظفين، وظهور العمال كقوة أساسية ذات أفق طبقي، وظهور الانقسام الأفقي (الطبقي أساسا، وإن كان لا يزال التراتب الاجتماعي هو السمة السائدة في المجتمع العربي على حساب الطبقة بمفهومها الاقتصادي والقانوني) في المجتمع، إلى جانب الانقسام العمودي، وتراجع الاقتصاد الطبيعي (الزراعي أساساً) جزئيا لصالح أنماط الإنتاج الحديثة (الاقتصاد الصناعي بشكل بسيط، والخدمي وهو الغالب)، ونمو القطاع الحضري، وتطور الخدمات الصحية وما ترتب عليها من الزيادة السكانية ونمو المدن. أدى ذلك إلى تقلص النفوذ السياسي والأدبي للبرجوازية الوطنية ولأحزابها، مقابل تزايد كم وكيف ونفوذ الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة الناشئة. وبغياب البرجوازية الوطنية فقدت الليبرالية السياسية والاقتصادية أهم مدافع عنها ومستفيد منها.

هذه التطورات دعت المثقف والسياسي العربي إلى مساءلة واقع التخلف والبحث عن مخارج من هذا الواقع. لاذ البعض بالماضي المجيد للأمة كمهرب من حاضرها البائس، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. بينما لجأ البعض للحضارة الغربية، في صورة هروب إلى الأمام حيث الايديولوجيات الجاهزة ولاسيما الإيديولوجيتين الرئيسيتين؛ الرأسمالية والاشتراكية، ظناً بأنهما الطريق للانتقال من المجتمع الاقطاعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث دون إعتبار لظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي المختلفة. وهناك اتجاه ثالث استحضر ايجابيات الماضي (التراث) ومزجها بايجابيات الحاضر (الحداثة)، للوصول إلى مجتمع عربي موحد ومتقدم قائم على المزاوجة بين العقل والنقل، وبين القومية والاشتراكية، وبين العروبة والاسلام، وأبرز رموز هذا الاتجاه ساطع الحصري وزكي الأرسوزي وميشيل عفلق وأكرم الحوراني وصلاح البيطار، وبالتالي حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب بكل فروعها العربية.

تحولات ما بعد الحقبة الاستعمارية

بسبب الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الرأسمالية الغربية والولايات المتحدة على الخصوص ولها اليد الطولى على المسرح العالمي. وحصل عدد من الأقطار العربية على الاستقلال السياسي ولكن بحدود جديدة مصطنعة مثلت قنبلة موقوتة فيما بعد، واتسعت رقعة ونفوذ المعسكر الاشتراكي، وخاصة بعد تبني الصين للنظام الاشتراكي، وصدر قرار تقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة في التاسع والعشرين من نوفمبر 1947 وتصويت الاتحاد السوفييتي إلى جانب هذا القرار، وبالتالي قبول معظم الأحزاب الشيوعية العربية بهذا القرار، الأمر الذي أدى إلى انقسام حركة التحرر الوطني العربية حول القضية الفلسطينية.

ترتب على هذه المعطيات الجديدة بروز دور الجيش على المسرح السياسي، بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة، ولكون شريحة الضباط تعتبر فئة اجتماعية متطورة، قياساً إلى الفئات الاجتماعية الأخرى، ذلك أنها فئة متعلمة، وعلى علاقة بالتقنية الحديثة المرتبطة بتكنولوجيا السلاح، اضافة إلى كونها فئة مترابطة ومنضبطة وظيفياً. إضافة لذلك جاء معظم الضباط والجنود العرب من الريف، المسحوق سابقا، حاملين معهم إدراكاً مسبقاً بأن برجوازية المدينة، الحاكمة سابقاً والمتعاونة مع العثمانيين ومن ثم الاستعمار والتي مثلت نواة برجوازية صناعية وتجارية ولم تمنح فرصة النمو لتكريس ليبرالية سياسية واقتصادية، هذه البرجوازية تم تحميلها المسئولية في تحالفها مع المستعمر عن التخلف والبؤس العربيين.

لذا تم اجتثاث هذه البرجوازية الوطنية ومصادرة رأسمالها ومصانعها لصالح الفئات المهمشة خطابا، ولصالح القطاع العام فعلا، والذي سرعان ما نخره الفساد وأصبح عبئاً حيث كان يرجى منه أن يكون رافداً للاقتصاد الوطني على خطى شعار "تعظيم الإنتاج وعدالة التوزيع" فلا تأتى هذا ولا تحصل ذاك. وترافق مع ذلك تزايد الوعي المعادي للاستعمار والامبريالية وبروز ظاهرتين جديدتين هما: ظاهرة الشعب الفلسطيني المشرد، وظاهرة الدول النفطية، واللتين سيكون لهما الأثر الكبير والبارز على عملية التطور والتغير الاجتماعي اللاحقة في المنطقة. وقد تنامى الوعي الشعبي بتحميل ضياع فلسطين وهزيمة 1948 على الأنظمة العربية المتولدة عن التقسيمات الجديدة للاستعمار، مما أدى إلى سقوط عدد من الأنظمة الملكية والتقليدية العربية، لصالح أنظمة جمهورية جديدة، وذلك على يد الجيش والقوات المسلحة، ثورة 23 يوليو 1952 في مصر، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، وثورة 26 سبتمبر 1962 في اليمن.

كانت رأسمالية البرجوازية الوطنية (على ضعفها وبدايات نشوئها)، ومهمالأة قوى الاستعمار، والتهاون في قضية فلسطين، أهم مبررات – واقعاً أو وهماً - التيارات الفكرية القومية والحركات الوطنية لنقض شرعية الأنظمة السابقة، لذا ما كان لهذه التيارات والحركات إلا أن تتبنى شرعية مناقضة تقوم على أقانيم ثلاثة: محاربة الاستعمار (التحرر)، والعدالة الاجتماعية (الاشتراكية)، واستعادة فلسطين (على طريق الوحدة العربية). هذة الأقانيم الثلاثة وجدت رافعاتها الثلاث في التحرر الوطني والاشتراكية والوحدة.

وارتكبت حركات التحرر الوطني العربية (باستثناء الجبهة القومية في جنوب اليمن) خطيئة زج الجيش في السياسة كحامل لمشاريعها بإعتباره المؤسسة الوحيدة المحتكرة لوسائل العنف المشروعة، الأمر الذي جعل الجيش بعد وصوله للسلطة إما أن يسخر الخطاب السياسي لحركات التحرر الوطنية لصالحة وبالتالي يسخر الحركات نفسها لتبرير حكم الجيش، أو أن يبعدها عن السلطة ويطارد رموزها بحجة خيانتها لمصالح الجماهير المسحوقة. لذا تراجع التيار القومي الليبرالي والتيار الديني لصالح تيار الفكر القومي ذي الميول اليسارية والمسيطر عليه من الجيش.

وتكرس النهج اليساري الاشتراكي للقومية العربية بعدة عوامل. الأول؛ حالة الصراع بين أجنحة متنافسة داخل حركة القوميين العرب وذلك كانعكاس لتركيبها الاجتماعي والطبقي والإيديولوجي تبعاً لتباين الأقطار العربية وتفاوتها قليلاً أو كثيراً، في سلم التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، وأيضاً في الحجم السكاني والمساحة الجغرافية، والأكثر أهمية تفاوتها جغرافياً وسياسياً وأيديولوجياً وقومياً قرباً أو بعداً من القضية الفلسطينية.

العامل الثاني؛ تباين الاقطار العربية من حيث الثروة، ولا سيما بين الدول النفطية (الخليجية خاصة) والدول الأخرى غير النفطية، وتعميم الخطاب السياسي القائل بأن هذه ثروة عربية ويجب أن تسخر للمعركة العربية مقابل اتهامات بأنها تسخر في اتجاه معاكس.

العامل الثالث؛ تمثل في العدوان الثلاثي على مصر في 1956 وانسحاب أميركا من تمويل بناء السد العالي وعقد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، مما زاد من عداء أميركا والغرب لناصر الأمر الذي دفعه أكثر باتجاه المعسكر الاشتراكي، وصبغ بالتالي حركة القومية العربية بلون أكثر يسارية.

العامل الرابع؛ تمثل في الحرب العربية الباردة بين المعسكر التقدمي والمعسكر الرجعي (وفقاً لمصطلحات تلك الحقبة)، وتصاعد هذا الصراع إلى الصدام العسكري بين مصر والسعودية في اليمن بين 1962-1967. العامل الخامس؛ كان هزيمة النظامين المصري والسوري أمام اسرائيل في حرب يونيو 1967، التي شكلت نقطة إنعطاف حاسمة، في تاريخ الفكر العربي المعاصر، ذلك أنها أسقطت القناع عن نقاط الضعف في مكونات هذا الفكر، ولاسيما الفكر السلطوي بإسم القومية العربية، الأمر الذي قسم حركة القوميين العرب وجعلها تبتعد عن ناصر وتتبنى نهجاً أكثر يسارية. هذه العوامل جميعا تضافرت لأن تكون الحركة القومية العربية يسارية اشتراكية وليست شيئاً آخر.

استمرار الإخفاق

مع أن تراجع القومية العربية كحركة دافعة للسياسة في الحياة العربية، بدأ بهزيمة 1967، إلا أن هذا التراجع وصل ذروته بغزو العراق للكويت 1990. وبذا خلت الساحة منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي لليبراليين الديمقراطيين العرب مدفوعين بتشجيع إدارة كلينتون ووعودها بدعم التوجهات الديمقراطية، ومع ذلك لم ينجح الأمر في بروز تيار قومي ليبرالي.

أحد الأسباب لهذا الفشل يعود إلى تراجع الإدارة الأميركية وتفضيلها الاستقرار على الديمقراطية في دول المنطقة؛ أولاً لأن تجارب الإنفتاح الديمقراطي أفرزت القوى الإسلامية غير المرغوب في بعضها أميركياً، تجلى ذلك بوضوح في اليمن والأردن ومصر والكويت والبحرين، وثانياً جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 وبدء إدارة بوش الابن عقيدة الحرب على الإرهاب لتؤكد تغير أولويات أميركا في المنطقة. ومع ذلك، يعود أهم أسباب فشل بروز تيار قومي ليبرالي إلى هشاشة البنى الاقتصادية المستقلة عن الدولة والتي تفرز طبيعياً برجوازية وطنية حاملة للمد الليبرالي، ذلك أن القطاع الخاص في أغلبه في معظم الدول العربية يظل تجارياً وليس صناعياً، ونما هذا القطاع الخاص، ولا يزال، في ظل القطاع العام مستفيداً من العقود التفضيلية والحصول على تراخيص الاستيراد والإعفاء و الحصول على المعلومات وتجاوز القانون؛ كل ذلك في ظل قطاع الدولة، لذا لم يكن من مصلحته تحرير الاقتصاد في ظل منافسة كاملة، ولا يزال القطاع الخاص يحقق أرباحاً أكبر في ظل الأوضاع الرمادية ما بين التأميم والتحرير أكثر مما لو تحرر الاقتصاد تماماً.

إذاً تراجع المد القومي العربي ولا أمل يرى قريباً لتيار ليبرالي قوي، وبدأ تراجع مد الإسلام السياسي بعد خمود فورة التأييد له التي شهدها العقد الأخير من القرن الماضي، وربما يكون التراجع الكبير الذي شهده التيار الإسلامي في انتخابات الكويت البرلمانية في شهر أيار/مايو 2009 بداية لسلسلة من تراجعات تيار الإسلام السياسي ستشهدها الدول العربية قريباً. هذا يضع تساؤلات أكثر من تلك التي بدأنا بها هذا الموضوع، فمن سيملأ الفراغ في ظل تراجع التيارات السياسية والفكرية الرئيسية؟

* رئيس التحرير، والمدير التنفيذي لمركز سبأ للدراسات الاستراتيجية.

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

10

الثلاثاء - 2 نوفمبر 2010 - العدد 14985

Tuesday - 2 November 2010 - Issue 14985

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر كل أسبوعين مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الأزمة المالية العالمية ودول مجلس التعاون الخليجي

(الانعكاسات ـ الآفاق المستقبلية)

علي حسين باكير

قراءة: يحيى هائل سعيد

ضمن سلسلة دراسات اقتصادية، وهي إحدى مخرجات مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، صدر كتاب: "الأزمة المالية العالمية ودول مجلس التعاون الخليجي .. الانعكاسات ـ الآفاق المستقبلية "، للباحث علي حسين باكير.

والواضح أن عتبة الكتاب الخارجية ـ العنوان ـ بصياغتها العلمية الدقيقة، تقدم المحتوى الموضوعي للدراسة بصورة جيدة، وهو المحتوى الموزع على محاور ثلاثة رئيسة هي: الاقتصاد الخليجي في مرحلة ما قبل الأزمة المالية، والأزمة المالية العالمية، ثم الآفاق المستقبلية للاقتصاد الخليجي. وذلك في عرض ورقي تحتويه ما يقارب (150) صفحة من الحجم المتوسط، بمنتج طباعي أنيق يحمل بصمات "سبأ".

أولاً: الاقتصاد الخليجي في مرحلة ما قبل الأزمة المالية

إن ما نصفه في قراءتنا للكتاب بالمحور الأول، يرصد بالاعتماد على الأرقام، والتقارير الإحصائية وضع الاقتصاد الخليجي داخل إطار زمني معين هو مرحلة ما قبل الأزمة المالية، وابتداءً، فإن تلك المرحلة تتحدد هنا، بزمن ما قبل انفجار الأزمة مع انهيار بنك (ليمن براذرز)، في أيلول من العام 2008.

آنذاك، كانت معظم التقارير الاقتصادية الصادرة عن مراكز أبحاث مرموقة تشير إلى أن الطفرة المالية الخليجية ستستمر لفترة أطول مما كانت عليه في السبعينات، ومن الطبيعي أن تأتي مثل تلك الإشارات متزامنة مع تطور ملحوظ وسريع في إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج الست تجاوز التريليون دولار في العام 2008، وهو ما يعني تضاعفه خلال أربعة أعوام فقط، ما بين 2004 و2008.

تلك الإشارات، وغيرها من التقارير المتعلقة بتوقعات تحقيق أرقام قياسية من عائدات النفط كانت مدعومة بارتفاع قياسي في أسعار النفط، واستقرار سياسي ملحوظ يساعد على تأمين إنتاجه، وتصدير أكبر كمية منه، ما ساهم في مجموعه بتكوين نظرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي كقوة اقتصادية صاعدة.

وهنا، تتعمق الدراسة في تفصيل ما كان ينظر من خلالها إلى إمكانية تحول تلك الدول إلى قوة مالية واقتصادية عالمية باعتبارها مصدر تلك القوة، يأتي في مقدمتها ازدياد العوائد، لاسيما في العام 2008، ما دفع في اتجاه زيادة السيولة النقدية، وبالتالي الاستثمار، بالإضافة إلى استغلال الفورة النفطية لبناء احتياطي كبير من العملات الأجنبية، وأيضاً تحسين إدارة الوضع الاقتصادي من خلال تعزيز مكانة القطاع الخاص كدور أساسي في عملية التنمية، ومن بين عوامل القوة تلك، هناك التميز الذي ظهر في القطاع المالي والمصرفي لدول الخليج، من حيث التنافسية، والكفاءة، وبرزت صناديق الثروة السيادية كإحدى أبرز مظاهر القوة المالية على الإطلاق، بحجم كلي يبلغ حوالي 1.25 تريليون دولار، فيما قامت إستراتيجية عمل تلك الصناديق خلال تلك الفترة على التنويع بدلاً من التركيز على الأسهم والسندات والأصول العقارية، ولإيضاح ذلك التنويع تقدم الدراسة إطاراً لأبرز الصفقات الخارجية للصناديق الخليجية خلال تلك الفترة .

في مقابل مظاهر القوة تلك، فإن جملة من التحديات الاقتصادية والمخاطر واجهت الدول الخليجية خلال تلك المرحلة.

وفي ذلك، تشير الدراسة إلى جملة من الصعوبات في طريق الوحدة النقدية، والتي أخذت تتهدد بالإطاحة عن موعدها المحدد في العام 2010، كانسحاب سلطنة عمان من مشروع الوحدة النقدية، وفك الكويت ربط عملتها بالدولار، إضافة إلى عدم تجانس الوضع الاقتصادي، وكذلك تجاوز نسب التضخم القياسية للسقف المحدد، وفي ذلك، فإن تقارير، وإن أكدت أن دول المجلس تسير وفق الجدول الزمني المحدد، إلا أنها أشارت إلى مراعاة أربع قضايا أساسية، من بينها إيجاد إطار تنظيمي شفاف وفاعل في السياسة النقدية، وكذلك أن يكون التضخم في أولويات جدول أعمال السياسة النقدية.

وكتحد آخر، تشير الدراسة إلى إدارة السيولة، بالنظر إلى ما بلغته السيولة المالية في مرحلة ما قبل انفجار الأزمة العالمية من حد تكاد دول المجلس تعجز عن استيعابه، وذلك باعتبار أن السيولة الكبيرة تحتاج إلى أطر استيعاب أوسع من الأطر التقليدية.

كما تشير الدراسة إلى تحد آخر، هو التنويع الاقتصادي، ذلك أنه على الرغم من محاولات التنويع والنمو الذي شهدته القطاعات غير النفطية، فإن القطاع النفطي والصناعات التابعة له ظل الأساس المعتمد عليه في اقتصادات دول المجلس.

أما أبرز تلك التحديات، فإنه التضخم، وهو غير مقصور في تركيبته على الشق الداخلي، وإنما يشمل "التضخم المستورد، الذي يعود بدوره إلى ارتفاع أسعار الواردات، وتكمن الصعوبة في ضرورة الموازنة بين الحفاظ على معدلات معقولة للتضخم.. وكبح جماحها، وما بين النمو الاقتصادي السريع لدول المجلس.

وفي سياق رصد التحديات، تستغرب الدراسة، أن ترافق الفورة النفطية مشاكل من ذلك النوع المتعلق بالبطالة، والتي استمرت في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 6 ٪، بينما تشير تقارير غير رسمية إلى تراوح معدلها بين 13 و18 ٪، وهي الظاهرة التي ترجع الدراسة أسبابها إلى عوامل كثيرة، منها نقص المؤهلات العلمية والمهنية، مما نتج عنه تشويه في سوق العمل الخليجي، من حيث التوزيع بين العامل الوطني والعامل الأجنبي من جهة، والقطاع العام والخاص من جهة أخرى، وكذا تشويه التركيبة السكانية، وهو الواقع، الذي فرض على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة اتخاذ حلول جذرية لمعالجة مشكلة البطالة، ومنها التركيز على مخرجات التعليم.

وإلى كل تلك التحديات تضاف مشاكل الأمن الغذائي التي رافقت الفورة

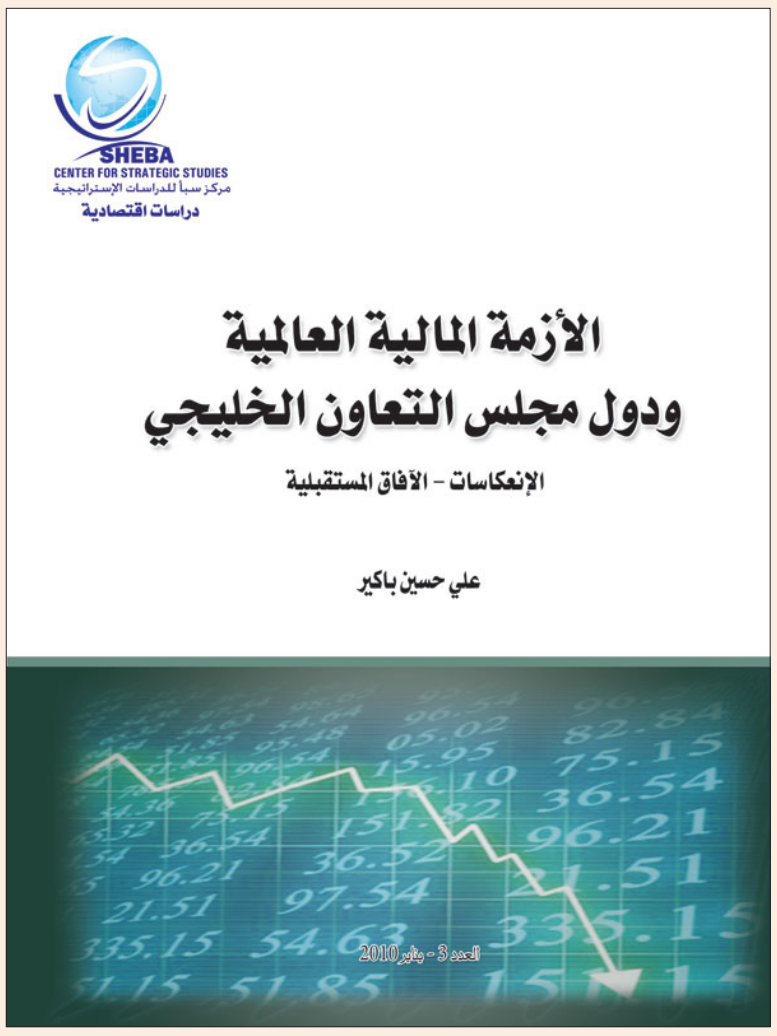

النفطية، والتي كانت ذات طابع عالمي لاتصالها بارتفاع أسعار المواد الأولية، وليرتفع في دول المجلس حجم الفجوة الغذائية من8.9 مليار دولار تقريباً في العام 2001، إلى 12.2 مليار دولار في العام 2006، بما يعكسه ذلك الواقع من حقيقة أن دول المجلس تستورد معظم احتياجاتها للمواد الغذائية من الخارج.

ثانياً: الأزمة المالية العالمية

سنكتشف هنا أن انهيار بنك (ليمن براذرز)، باعتباره علامة فاصلة تتحدد بها مرحلة ما قبل الأزمة المالية لم يكن كذلك إلا فيما يتعلق بانفجار الأزمة المالية، أما جذورها فتعود لسنوات عدة إلى الوراء، ومنهم من يعود بها إلى العام 2000، عندما بدأت كأزمة عقارية محلية، وتحولت إلى أزمة مصرفية، ثم أزمة سيولة، ثم إلى أزمة مالية عالمية، فاقتصادية دولية، ترتبت عليها آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة جعلتها من أسوأ الأزمات التي ضربت النظام الاقتصادي الدولي ..

على ذلك النحو تخوض الدراسة في ماهية الأزمة، بداية بانخفاض كبير في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، رافقها صعود في القطاع العقاري أدى إلى توسع في عمليات الإقراض، ما خلق بدوره قروضاً عالية المخاطر، فما أن شهد العام 2006 حالة من التشبع التمويلي العقاري، وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية حتى أصبح ذوو القروض "المتدنية الجودة" غير قادرين على سداد الأقساط بما رافق ذلك من بدء في هبوط أسعار العقارات، وانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، لتبدأ البنوك في حجز عقارات من لم يستطع الدفع إلى أن بلغت معدلات الحجز حوالي 93 ٪، فيفقد أكثر من 2 مليون أمريكي في تلك المرحلة ملكيتهم للعقارات، كما أن البنوك.. وفي محاولة للحد من المخاطر، ومن خلال حيل محاسبية، قامت بعملية توريق للديون العقارية، ما أدى إلى تفاقم الأزمة بشكل كبير، وبالنظر إلى تورط الكثير من البنوك والمصارف الاستثمارية، وشركات التأمين في عملية التوريق، فقد أدى ذلك إلى انهيارها بحسب نظرية الدومينو.

وإذا كانت تلك هي الأزمة في ماهيتها، فإنها لم تبق محصورة في حدود المكان الذي بدأت فيه، بل امتدت إلى دول أخرى في العالم، من بينها دول مجلس التعاون الخليجي . .

وتلاحظ الدراسة هنا أن انعكاسات الأزمة وصلت تلك الدول على مراحل، لتضرب قطاعات متعددة في اقتصاداتها، وقد عززت من انعكاساتها تلك روابط مالية واقتصادية، إضافة إلى عوامل نفسية، وبطبيعة الحال، فليست ببعيدة عن تلك الانعكاسات، الاستثمارات الخارجية لتلك الدول، بل إنها كانت أول المتضررين، ولاسيما استثمارات صناديق الثروة السيادية، وقد أشارت التقديرات إلى حوالي 450 مليار دولار خسرتها الصناديق السيادية الخليجية.

وفي تفصيل وبيان طبيعة تلك الانعكاسات على اقتصاد الدول الخليجية، تقف الدراسة بالتحليل للواقع ومستقبل الأداء على أربعة قطاعات اقتصادية متضررة تمثل لب الاقتصاد الخليجي: قطاع الأسواق المالية، القطاع المصرفي، القطاع العقاري، القطاع النفطي.

ففي حين تظهر الدراسة حجم الخسائر الكبيرة إلى درجة الكارثية في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على الرغم من عدم ارتباط هذه الأسواق بالسوق الأمريكية مباشرة، فإنها ترجع السبب في ذلك إلى العامل النفسي، وانتشار المخاوف والذعر، وعدم الثقة بين المستثمرين من جهة، وانسحاب الأموال الأجنبية التي عادت إلى بلادها لتغطية المراكز المالية لمؤسساتها في ظل أزمة الائتمان من جهة أخرى . .

ولم يكن للتصريحات الأولية للمسئولين الخليجين أن تنأى بالقطاع المصرفي عن تداعيات وانعكاسات الأزمة، والتي تبدت من خلال "شح في السيولة"، ليتفاقم ذلك الشح، فتحجم البنوك عن تسليف بعضها بعضاً إلا بمعدلات فائدة مرتفعة، وتعجز العديد من المشروعات التنموية الكبرى عن تمويل حاجاتها من القروض.

ولم تكن الحجة القائلة بأن "الاستثمار في القطاع العقاري استثمار آمن عديم المخاطر وفيه ضمان للمستقبل"، وأنه غير مرتبط بأزمة رهون وقروض كما هو الحال في الولايات المتحدة ـ لم تكن ـ هي الأخرى، لتنأى بهذا القطاع عن ولوج حالة من التضخم شديدة، وتحول القطاع برمته إلى فقاعة كبيرة ..

وبحسب الدراسة، فإن أهم الظواهر المشتركة في أزمة العقار الخليجي تتحدد في أن الأسواق العقارية الأكثر تأثراً هي تلك التي كانت قبل الأزمة معتمدة على الطلب الخارجي، وذلك على العكس من القطاع الموجه إلى الطلب الداخلي، والذي لم يخسر إلا بنسبة محدودة.

ومن غير الممكن الحديث عن انعكاسات الأزمة على القطاع النفطي من دون الإشارة إلى المستوى القياسي الذي كانت بلغته أسعاره، وهي تطرق عتبة الـ147.3 دولار للبرميل في تموز من العام 2008، وسط جدل حول الأسباب، وتوقعات ببلوغ الـ 200 دولار مع نهاية العام، قبل أن تنحدر الأسعار بشكل مفاجئ وسريع إلى نحو الـ 100 دولار للبرميل في أيلول، ووفقاً للدراسة، فتلك مرحلة الانخفاض الأولى والتي قبل تداركها انفجرت الأزمة العالمية، لتعمق أزمة الانخفاض، وإلى مستوى 58 دولاراً للبرميل الواحد في 2008/11/12م، وهي مرحلة الانخفاض الثانية، فيما الدراماتيكية هي الغالبة على مشهد التراجع، والذي يعود في مجمله إلى عوامل رئيسية، وجميعها ناجمة بشكل أساسي عن الانعكاسات المباشرة الفورية للأزمة المالية العالمية.

بالنسبة لدول تنتج حوالي 18 ٪ من مجمل الإنتاج العالمي للنفط، وفوق ذلك، هي دول تعتمد بشكل كبير في رسم سياساتها الخاصة على النفط، فمن الطبيعي أن يؤدي مثل ذلك الانخفاض إلى تقليص ما تملكه تلك الدول من هامش مناورة في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وعلى تعدد انعكاسات ذلك الانخفاض على تلك الدول، يبرز أول ما يبرز.. العجز في الموازنات والتراجع في النمو، وتأثر جهود التنويع الاقتصادي، وكذلك تدني حصص الاستثمار في القطاع النفطي.

في المقابل، وبصورة عامة، كان لابد من إجراءات وتدابير من طرف دول المجلس للتغلب على انعكاسات الأزمة المالية، وهنا تقف الدراسة على تلك الإجراءات والتدابير، التي توزعت بين سلسلة من الإجراءات الأولية المتعلقة بمواجهة التداعيات المالية والنقدية، تبعتها سلسلة إضافية من التدابير تضمنت برامج اقتصادية لدعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي ذلك، تقدم الدراسة رصداً لأشكال تلك التدابير في كل دولة من دول المجلس على حدة. .

ثالثاً: الاقتصاد الخليجي وآفاق المستقبل

في ظل اتجاهات الاقتصاد العالمي اللايقينية، تطرح الدراسة رؤية للاقتصاد الخليجي تقوم على أساس قياس الوضع الاقتصادي العام على فترتين، إحداهما قصيرة المدى (2009 ـ 2010)، والأخرى طويلة المدى تمتد حتى العام 2020 . .

على المدى القصير، فمن الواضح أن الحسابات الجارية الخليجية ستشهد ضغوطاً كبيرة، وزيادة على ذلك، هناك الانخفاض في مستوى الاستثمار الأجنبي، متأثراً بانخفاض حجم الاستثمارات العالمية من جهة، ومن جهة أخرى، لتباطؤ النمو في الطلب على النفط، وانخفاض حصيلة الصادرات بسبب الانخفاض في الأسعار، غير أن الدراسة تشير إلى جملة من العوامل الإيجابية الموجودة على الأرض، ستؤدي إلى عودة التدفقات الاستثمارية، على أن السياسات الحكومية ستلعب دوراً كبيراً في تهيئة الظروف لمثل ذلك الانتعاش.

أما على المدى الطويل (2010 ـ 2020).. فتتوقع الدراسة انتعاشاً قوياً لدول الخليج مع نهاية العام 2010، لتكون بذلك قد مرت من الطفرة النفطية إلى الانكماش، ثم إلى الاستقرار، وبعدها إلى الصعود، وذلك اعتماداً على تعافي الاقتصاد العالمي، وازدياد الطلب على النفط، وانتعاش أسعاره التي تعتبر الركيزة الأساسية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى ما ستسعى إليه دول الخليج في هذه المرحلة من تحويل المزيد من النفط إلى منتجات مكررة، وأيضاً ما سيشهده المستقبل من تركيز على عمليات التصنيع، كما أن من المرجح أن تركز دول الخليج على القيمة المضافة باستخدام النفط والغاز كخطوط تغذية لصناعاتها، مضيفة بذلك قيمة أكبر وفرص عمل أكثر . .

لكن الإنفاق على الواردات الغذائية سيزيد بنسبة تفوق الضعف، وهو ما ترجع الدراسة أهم أسبابه إلى الشح في المياه، وبالتالي الكلفة في الإنتاج الزراعي ما قد يفضي بدول مجلس التعاون إلى البحث عن فرص متنوعة لشراء الأراضي الزراعية، غير أن ذلك لا يخلو من المخاطرة.

ونحو الشرق، ستستمر دول الخليج في البحث عن آفاق جديدة للاستثمار، وسيقوم المستثمرون، والصناديق السيادية بتنويع الأصول.

وبحلول العام 2020، تبعاً لما تصفه الدراسة بأحد السيناريوهات المهمة، فإن ثمرة جهود تدريجية، في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي، ستظهر جلياً في عملة موحدة، وبنك مركزي واحد.

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

الماء شريان الحياة فلنحافظ عليه من أجل الحياة

المشاركون في حلقة نقاش حول سقطرى :

أرخبيل سقطرى بحاجة إلى وضعية إدارية تتناسب مع الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي للجزيرة

أكد المشاركون في حلقة النقاش التي نظمها المركز في مقره يوم الاثنين الماضي حول: سقطرى تحديات وآمال، أهمية إعطاء أرخبيل سقطرى وضعية إدارية خاصة تتناسب مع موقعها الجغروسياسي والإستراتيجي.

جاء ذلك في استعراض المشاركين لورقة حول أوضاع الجزيرة قدمها مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، وكانت حصيلة لزيارة ميدانية قام بها فريق من باحثي المركز ، وأعد حولها تقريرا تشخيصيا وتحليليا لمختلف الأوضاع في الأرخبيل، مقرونة برؤية استباقية ترمي إلى تهيئة الأرخبيل للرهانات والآمال الواعدة من جهة، ولمواجهة الاحتمالات التي قد تنشأ عن الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة، وما قد يترتب عليها من ضغوط دولية قد تواجهها اليمن من جهة أخرى.

وانطلقت أعمال حلقة النقاش التي ترأسها المستشار حسين الحبيشي بتلاوة الورقة المقدمة من المركز أعقبها مناقشة المشاركين الذين يمثلون جهات ومصالح حكومية ذات علاقة، علاوة على النائب البرلماني عن الجزيرة الأخ سالم باحقيبة وممثلين عن قيادة السلطة المحلية وباحثين من المركز وخارجه، وتحدث الحضور كل في محور اختصاصه ومن موقع تجربته واشتغاله على القضايا التي أسندت إليه.

وأعرب المشاركون عن قلقهم من ضعف الخدمات وقصور أو محدودية البنية التحتية،وما قد يترتب عليها من انعكاسات أمنية وعسكرية واقتصادية قد تعرقل تهيئة الظروف البيئية والاستثمارية المشجعة على تنمية الأرخبيل والنهوض به اقتصاديا بالقدر الذي يتلاءم مع استغلال الإمكانات الهائلة التي يزخر بها في قطاعات السياحة، والصيد والرعي،والتعدين.

وشدد المشاركون على ضرورة مراعاة الخصوصيات والعادات المتواترة للمجتمع المحلي في الأرخبيل عند رسم السياسات العامة سواء منها العادات التي نظمت ملكية المراعي والأراضي، أو المتعلق منها بالتدابير والإجراءات الأمنية، والبيئية والعسكرية والاقتصادية للأرخبيل، بحيث يكون للسكان دور رئيسي وفاعل في تلك التدابير والإجراءات، ودعا المشاركون إلى التصدي للظواهر السلبية التي قد تمس بمصالح السكان المحليين وبخصوصياتهم.

وفي ختام حلقة النقاش قال المدير التنفيذي للمركز الدكتور احمد عبدالكريم سيف في المؤتمر الصحفي الذي عقده إن التقرير والتصور الذي خرج به فريق المسح الميداني التابع للمركز والمعروض على المشاركين في الورشة، حظي بتقدير كبير من قبل المشاركين كونه لامس بشكل فعال عدداً من القضايا التي تهم المواطن كالصحة والمواصلات والاتصالات والمعاملات الإدارية والمشاكل التي تسببها عمليات القرصنة إضافة إلى النقل الجوي.

وأشار إلى أن الفريق الميداني اهتم بالجوانب الاقتصادية والخدمية التي تنمي المواطن فضلا عن الجوانب البيئية باعتبار سقطرى محمية طبيعية ذات طابع فريد وأخذ بعين الاعتبار المنظور الأمني والدفاعي بشكل واقعي خاصة في ظل الصراع الدولي على أعالي البحار.

وقال سيف: " إن تصور المركز يمثل نقلة استثمارية ذات معنى خاص وأن قطر توصلت مع الحكومة اليمنية إلى اتفاق مبدئي للاستثمار في أرخبيل سقطرى و أن تصور المركز متناغم مع التوجه العام للقيادة السياسية و يهدف إلى تنمية الجزر اليمنية وإعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي في هذا الأرخبيل الواعد.

صدور عدد مزدوج (الرابع والخامس) من مجلة مدارات إستراتيجية

بشكل بديع وإخراج متميز ومحتوى قيم، صدر عن مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية عدد مزدوج (الرابع والخامس) من مجلة مدارات إستراتيجية، واحتوى بين دفتيه مجموعة من المقالات والتحليلات ووجهات النظر لكتاب يمنيين وعرب وأجانب، غطت عدداً من القضايا الفكرية والسياسية والأمنية المتعلقة بالشأن المحلي والإقليمي والدولي.

وقد ركزت افتتاحية العدد التي كتبها رئيس التحرير الدكتور أحمد عبد الكريم سيف على مفاوضات السلام التي انطلقت مطلع الشهر الماضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث أشار رئيس التحرير إلى أن هذه المفاوضات تمثل خطوط أول تحالف يرسم بين العرب والإسرائيليين وبرعاية أميركية لمواجهة الخطر الإيراني- السوري وملحقاته، محذراً في الوقت نفسه من مغبة ترك الشعب الفلسطيني من دون دعم عربي يمكن من خلاله تقليص حجم الخسائر المتوقعة في أي تسوية قادمة بخصوص مفاوضات السلام ومستقبل القضية الفلسطينية.

واشتمل تبويب " اليمن والعالم" كالعادة على مجموعة غنية من المقالات والتحليلات أبرزها للباحث اليمني هاني المغلس الذي نبش في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في اليمن، إذ ذهب المغلس إلى أن المجتمع اليمني اليوم بصدد إعادة تقييم علاقته بالسلطة السياسية وتطوير خيارات اجتماعية خارج منظومة العلاقات التقليدية القائمة منذ زمن بين الطرفين، وفي هذا التبويب أيضا يبحث أستاذ علم الاجتماع المصري أحمد القصير في الخلفية الاجتماعية لضعف وعي الطبقة الوسطى اليمنية بذاتها، أما الباحثة في الشؤون العربية صافيناز محمد فتجادل بأن وضع إستراتيجية خليجية موحدة تجاه اليمن ومشكلاته بات أمراً ضرورياً ولا مناص منه لتفادي ما هو أسوأ لليمن وللمنظومة السياسية والأمنية في الخليج ، كما أحتوى هذا التبويب على مجموعة أخرى من المقالات المهمة والقيمة لكل من الباحثين نيكول شتراكه، وناظم الجاسور، وسامي السياغي وعايش عواس، ونبيل البكيري، ومجيب الحميدي، وطارق الحروي، وتوماس ستيفينسون وعبدالكريم العوج.

وفي تبويب "المراقب الإستراتيجي" الذي تضمن خمس مقالات، تطرق الكتاب لجملة من القضايا والتفاعلات الإقليمية ذات البعد الإستراتيجي، مثل مقال الباحث اللبناني غسان العزي حول مستقبل حزب الله اللبناني في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية، ومقال الردع المخملي: إيران تدمج مفهوم "الحرب اللينة" في مخططاتها الإستراتيجية للمحلل في القضايا الأمنية نعمة أدلخان، ومقال الكاتب الجزائري بوزيدي يحيى حول فرص عقد صفقة إيرانية أميركية، ومقال الباحث الأردني في العلاقات الدولية سلام الربضي الذي يناقش أمر العلاقات التركية الإسرائيلية ومستقبلها. وأخيراً مقال الباحث والكاتب الفلسطيني ماجد كيالي حول أثر صعود الدورين الإيراني والتركي في القضية الفلسطينية.

ومقال الباحث والكاتب الفلسطيني ماجد كيالي حول أثر صعود الدورين الإيراني والتركي في القضية الفلسطينية.

أما محور العدد فقد تضمن مقالة مطولة لجون م. مات، وهو عقيد في الجيش الأميركي، ويحاول هذا المقال الإجابة عن السؤال التالي: لماذا ينظم الشباب إلى تنظيم القاعدة؟

وفي تبويب "جيوبولتيك" لهذا العدد مقالتان: الأولى كتبها أستاذ السياسة الدولية في كلية فليشر بجامعة تافتس الأميركية ولي نصر وجاءت تحت عنوان (رمضان: الجغرافيا السياسية لأهم العطل العالمية الأخرى). والثانية للباحثة المصرية في العلوم السياسية أميرة محمد عبد الحليم التي بحثت في انعكاسات الفيدرالية الإثنية على التوجهات الإقليمية لإثيوبيا. كما تضمن تبويب " في بؤرة الاهتمام" ثلاث مقالات أولها للباحث الأردني علي حسين باكير الذي سلط الضوء على أثر العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران وتركيا، وبحث الكاتب اليمني محمد الكهالي في المقال الثاني في مستقبل الصحافة الورقية عالمياً. أما علي العبسي فقد حاول توصيف حال مسلمي أوربا والبحث عن أسباب أخرى " غير تقليدية" تجعل الغرب يتخوف من الإسلام والمسلمين.

أما تبويب "مدار الأفكار" لهذا العدد فقد أشتمل في فقرة "بلا مواربة" على حوار شيق مع المفكر اللبناني المعروف رضوان السيد الذي تكلم بكل جرأة عن رأيه في الحركات الإسلامية المسيسة في الوطن العربي، وما آلت إليه اليوم. كما بحثت المائدة المستديرة أزمة المعارضات السياسية في الوطن العربي، والسجال في هذا العدد تناول الدور التركي الجديد في المنطقة من منظورين متعاكسين، وشارك في هذا السجال كل من الباحث الفلسطيني عياد البطنيجي، والباحث اليمني سقاف السقاف.

وتضمنت فقرة آراء مقالين الأول: للباحث والأكاديمي العراقي محمد الدعمي حول التلاقح الثقافي بين الحضارات. والثاني لرئيس تحرير المجلة أحمد عبد الكريم سيف الذي بحث مسألتي الإمامة والخلافة وجمود العقل العربي.

وأخيراً تطرق المقال الختامي للمجلة "أفق" الذي كتبه الباحث والكاتب اللبناني المعروف رغيد الصلح إلى العلاقة المضطربة والهواجس المتبادلة بين العرب والأوربيين، حيث ساهمت هذه الهواجس عند بعض المتعصبين من الطرفين في تقويض مسألة الاندماج والتعايش بالنسبة للعرب في أوروبا، وبالتالي فقدان قوة كبرى يمكن أن تعمل في تبديل نظرة العالم الغربي إلى العرب وإلى قضاياهم العادلة.

إصلاح حنفيات الماء المعطلة
يوفر الماء لك وللآخرين

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

آفاق

ملحق أسبوعي
يصدر عن صحيفة
14 أكتوبر
كل أسبوعين مؤقتاً
بالتنسيق مع مركز سبأ
للدراسات الاستراتيجية

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

12 صفحة

Tuesday - 2 November 2010 - Issue 14985

الثلاثاء - 2 نوفمبر 2010 - العدد 14985

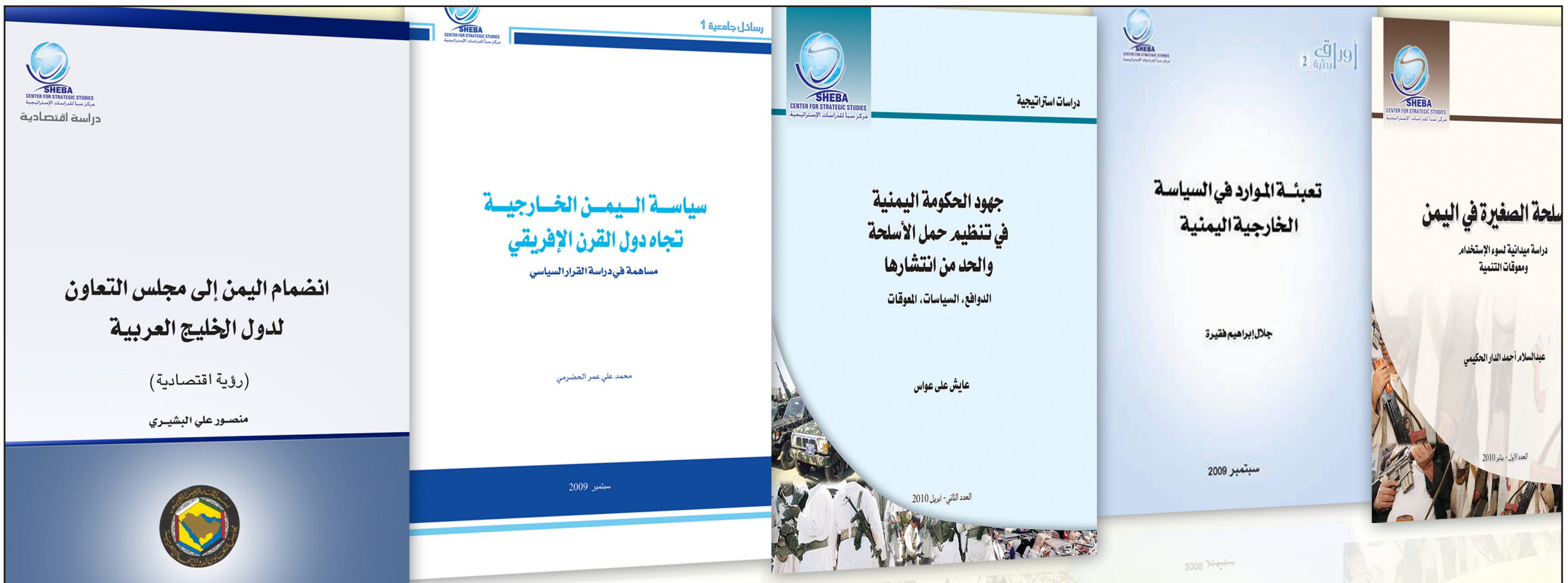

كتب صدرت عن مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية